بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه واله واصحابه المتادبين اما بعد
فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهيف والتاسيف و
سميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية نفع الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل و
ما توفيقي الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه
الله لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان يجعله جزء منها هضما
لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله تعالى حتى يصدر على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا حتى يكون اجذم لجواز ان يتلفظ به او يخطر بباله من غير ان يجعله
جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فلابد من ان يعرفهما ليعرف ما يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكونه افرادها
الكلام [illegible] الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيها في النفوس كالجرح وقد عبر
بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها كالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام

لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام اسم جنس
لا جمع لكثرة وقوعه بلا تاء قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع
لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء فيها للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بان يراد الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة و
لفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى
الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او
حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد
او ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة
الحروف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجري عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى كذلك
فيراد بما يتلفظ به الانسان على فرض القياس كلمات الملائكة
والجن وكذا الدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

ولا اشاعين داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لا يقصد الوحدة المطابقة
غير اللازم لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع
الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني قيل تخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه
متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد من متى
اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا
يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد والمعنى
للمعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى يقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم المفعول كمرمي ولما كان المعنى
ملحوظا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج المهمل
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
اخر فكيف يصدق عليه انه

وضع لمعنى

وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة او
قد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان
او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجزء
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال الضماير الراجعة الى
الالفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن
الموضوع له خاص في الحقيقة وليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة
مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل
جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه لو توهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب مجاز المشارفة كما يرتكب في
مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزء لفظه
على جزء معناه ولا بد من بيان النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية

والآخر مفرد وكان النكتة هذا فيد التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد وامّا نصبه وان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدمًا على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ على جزء المعنى لكن بعد
اشتدت الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله
علما داخلا فيه مع انه اعرب باعرابين ولا يخفى على الفطن ان هو بالعرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وبصري مما بعد اشتداد
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق تحققت الدلالة فبعد ذكر

الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اسم وفعل وحرف اي
الكلمة اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة
لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان
تدل على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس
الكلمة ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى
في غيرها محتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية
وسيجيء تحقيق ذلك في مباحث الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اي
الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل الاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها

اما من صفتها ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال

اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له من

صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة الا القسم

الثاني وهو ما دل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما دل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل

سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه

حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة

وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في

نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها

لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها

لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشترك بين الاقسام

الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز

الاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع مانع

استقلالا وعن الفعل بعدم الاقتران

٥

عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هٰهنا الا المعرف الجامع المانع ولله

در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله

وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام

في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي

لفظ كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم

فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين حقيقة فلا يلزم

او حكما اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى و الاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث

يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله ما لفظ يتناول المفردات

المهملات والمركبات الكلامية او غير الكلامية وبقيد الاسناد خرج

المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة

والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت

الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه

او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم
الاب ويدخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ واعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف مشيطر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده به فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا
او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد
بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام
عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التراكيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد

اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين
او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما

[illegible]
ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح منهما فالذي

اوقام ابوه فان الاخبار فيما مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم
الاب ويدخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ واعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى [illegible]

عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد

٦

اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين
او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا
اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركب الحرف والاسم
وهو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي نفس ما دل اي بمعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه و باعتبار النظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها
كذا اي باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما
ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح ان يحكم عليه ولا به

وفي الفعل و
من قبيل تركيب الفعل والاسم

مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنا مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنا
كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين البصرة والبصرة مثلا وجعله
آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم عليه وبه ولا يمكن [illegible] تعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل [illegible] الابتدا
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة [illegible]
انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن [illegible] قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه [illegible]
فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها [illegible] ولا [illegible] من [illegible] منهما ا[illegible]
ملحوظا قصدا الممكن ان يعتبر النسبة بينه [illegible] [illegible] لا تتعقل
متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف [illegible] في غيره
وغيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب [illegible]
المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى الا الموصول التي عبارة عن المعنى والى الكلمة وهذا هو الاظهر ليكون على طبق ما سبق

غيره بل تلك الجزئيات

في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على الكلمة وفي تعريف [illegible] للمعنى عن الكلمة والله اعلم

٧

جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني
الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن
لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير
مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدالة عليه وهو صفة بعد صفة ٤
المعنى فبالصفة الاولى يخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد

نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم
يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا
فليس لشيء منها دلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لافتران
معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين ايضا في ضمنهما لا يقدح في الدلالة على معين على ما سواه
نعم يقدح في ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة لما فرغ المص من بيان ارادة المعين م
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وعن التبعيضية على ان
ما ذكر بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
فلا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل
ومن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول

حرف التعريف

حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة هيهنا ومنها دخول الجر
وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به
لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل
موضوع م

الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية وهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف
الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين الترنم وسيجيء
في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى وبيان اقسامه على وجه يظهر
جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
التنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول واللحوق في الاخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع
لان يكون مسندا ابدا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله

بيان اقسام التنوين صح

يوم

9

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي
يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص
بالاسم وانما قيدناه بقولنا لفظا بتقدير حرف الجر لينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيخرج فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك غلام زيد هند زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

المفرده نسخه

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف الاصل كما سيجيئ في بابه انشاء الله

اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة

المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على

آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة

مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر

من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول

استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما

وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك

يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو مشهور

عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة

في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم

فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا به

في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا

ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا

فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره

فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه وجب

ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره

فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ما لم يعرفه او لا بغير ما عرفه به

الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي

من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب

ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف

بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان

يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف

العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض

منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونها في العمل

لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وضارب زيدا فان

العامل في زيد في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر

المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظا

الشامله الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لم يرد عليه العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالنسبة
للمفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب والعامل والمقتضي من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار
المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن
اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل وكان له اراد
هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه
بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني
اختلف آخره ليدل الاختلاف على المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود
والاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اندا ولت

آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقديرا و
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا
وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وبقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد
حقيقة لكن فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر
وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع لا عامل ابتداء
ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر ولو لم يدخل
احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص

المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان
تكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف آخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الدال
عليه وهو ماخوذ من اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض
وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الا
سماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق
على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء

عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال على الموصوف

اي بسبب علاماتها

مفعول

ص ١٣

مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم
الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي اي
معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل
اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي اسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه وكذا
سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون

حال تمييز

بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث فالاعراب الثلث فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على
الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء
للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما
سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا
اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه ها اذ اصله فوه

وذو مال

وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فان عرب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا لكن لا مطلقا بل حالة كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معربة باعراب التثنية والجمع
وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان
يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف جمع حم
وان جعلوا بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الا
غد وكيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب
المثنى ... ما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا

اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى المضمر واثنان واثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنون وارضون مما
لم يكن واحده مذكرا لجمعه بالواو والنون وما الحق به وهو الجمع ذو الاعين لفظه وعشرون
واخواتها اي نظايرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشره
ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس بواقي

وايضا

سنين وارضين

لكن ج

وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة والاثنين في المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اواخرهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
للاعراب كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة فاعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلم يجعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقوع التباس لو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب للجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى
تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان الاعراب اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب

التقديري

ونحوه

بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصى بتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وحكمي في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال
الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم
الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في
حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة

فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكرنا ما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وغير المنصرف كان غير المنصرف اقل من المنصرف بمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف اسم
معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه التي سيجيء ذكره من علل
تسع او علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامها اي
مقام هاتين العلتين بان يؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
من الامور التسعة لا كل واحدة منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه
الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو والياء ثم لمجرد المحافظة على الوزن

والنون زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب

فقوله زايدة منصوب على انه حال ذا المعنى ويمنع الصرف حال كونها زايدة

وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه

لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا به

بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف

عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل

على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول

تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم

اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسع علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة

اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا

فقال بعضهم انها تسع فقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب

لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها

في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب

مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

وابراهيم

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران

مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف

والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما

ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم

علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة

الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب

المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة

فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير

لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل

والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه لسان آخر

والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا

عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن

المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن الاصلي ويجوز اي

لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة

والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان او واحدة

تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر مكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة مثال الاول فكقولها
صبت على مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما
الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين ينفهم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن الملايمة كما يحكم به سلامة الطبع فان
قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله الضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير
هاشمي مكرم عطوف رؤوف مسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل
بالوزن لكن يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال
المكسورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب

وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم والا ان لم
يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقا
مهما اي العلة التي الواحدة التي تقوم مقام علتين من علل التسع
علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارهما احدهما
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب
واساود واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث وضعا لا انفكاكا
اصلا فلا يقال في جبلي حبلى ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم
معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورة التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون

ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغ المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان
المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فانه ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله
في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها للمعدول
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحت فرج بعض المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم
انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فانه ظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
الشاذة ليست بخارجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على الاقواس والانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كانت المقصود منه تميزه عن بعض

المادة ح

مثل اللقام والمنام

اعني

ماعداه

ماعداه فيمكن ان يقال ان المقصود ههنا تميز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس
بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا جزما انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما
عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون

انهم ح

البعيد ح

ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع
الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وهو موحد وثنى و
مثنى الى رباع ومربع بالخلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها وضعا له واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر

وقال

وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي آخر من وانما
لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف
او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو قبل وقبلها تيم تيم
عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان
يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالي
او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات فاصلها اما
جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة
منها تحقق فيه العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر صفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر
الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس
فانه لم يعتبر اخراجهما انما هو القياس فيهما كالانياب والا
قواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس

فلا شذوذ في هذه الجعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين الحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي او خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر وعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء وفي الاعلام المؤنثة مثل حضار وسفار وعار فانهما مبنيان وليس فيهما الاسباب العلمية والتانيث و لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها وعداه تماما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين

لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع لكن تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصـ رحمه الله شرطه

اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع

يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرض له الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء

بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف

الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده

بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة

الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم

مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود ارقم حيث

صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض

وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني

السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية

لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية

ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن

الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها

لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعي اسما للحية

على

على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعو التي هي الخبث ومنع اجدل للصقر

على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير الذي

لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف

منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها

لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل

في الاسماء الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له

شرطه اي شرط تانيث بالتاء في منع الصرف العلمية اي علمية اسم المونث

ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك

لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي

بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في

وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط

وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة

على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحركه

الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثيره .. تانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة باحد الا[مور]
الثلثة من الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره
وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى وجود انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة
فيجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث مع شرط
تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال العلمية للمذكر من غير ان تقوم شي مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفها لانه زال التانيث الاصلي بعلميته للمذكر فالحرف الرابع
وان

قايم مقامه بدليل انه اذا صغر لم يظهر التاء المقدر كما في قدم فانه اذا صغر فيقال قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل يمتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي والمعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف وهو منع الوصف
التعريف لا المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او
منسوبة الى العلم بان يكون حاصله في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة و
انما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجي فلا يتصور كونه سببا
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية المنسوبة العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في
منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم

او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن
لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل
لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد
الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة اي ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احدى السببين فنوح منصرف
وهذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة
مقدرة يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون
الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما
هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما

ولا

ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها سببا بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما نقل من ان العرب من ولد اسمعيل ومن
كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع لانها جمعا في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها

جمعت بلا

المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع
جمع السلامة كما يجمع ايام من جمع اعين على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ذلك ليكون
صيغة مصونة عن قبول التغيير فيؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها
لانها لو كانت مع ها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو سراويل فانه مفرد
ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما
سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط
تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح
لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثالها

مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير
الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر حال كونه علما للضبع هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية
فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع
صرفه الى اعتبار جمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
والتانيث غير مسلم لان علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى
المص في الشبه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف

مه يكون معتبره وقد يكون عارضة غير معتبره وليس الامر كذلك اذا انصرف يتصور

العروض في الجمعيه وسراويل الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال

عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال

او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا

جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه

فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه بان اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال

ولا في الاصل لكن حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية

كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من

قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعيه على هذا التقدير اعم من

ان يكون حقيقة او حكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعيه لا على زيادة

سبب آخر على الاسباب التسعه وهو الحمل على موازن وقيل هو اسم عربي

ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سرواله

تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن

بدون الجمعيه لا يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعده انه جمع سرواله

فكانه

فكانه سمي كل قطعه من السراويل سرواله ثم جمعت سرواله على سراويل

واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته والاصل في الاسماء الصرف فلا

اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع فلا يحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي

كل جمع منقوص على فواعل بابه كان اووا وياء كالجواري والدواعي رفعا وجرا

اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة الياء — في حذف ح

وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني

قاض ومررت بقاض واما في حالة الرفع النصب فالياء متحركة مفتوحة

نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم المعتبر المنصوب — غير منصرف

للجمعيه مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف

فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف

لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من

احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم

والتنوين بناء على الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم

اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن

سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا

منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا
يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء المحذوفة في حالة
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواري
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء
مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة
الرفع فاصل جوار جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل و
عوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم وبصري علمين
شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيوثر بها في منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى
حكمه فكيف يوثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية في حال العلمية على ما كان عليها قبل العلمية فان التسمية
بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة فاذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما

من الحروف الزوايد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف
فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما زايدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
واما لمشابهتهما لالفى التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان
كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف
اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما والمنع دخول التاء فيحقق مشابهتهما
بالفى التانيث كعمران وان كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى
ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى
امتناع دخول تاء التانيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفى التانيث على
حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة

وقيل شرط وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا تكون
فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم
اى من اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه
منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة
لانه صفة خاصة لله لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث
فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف و
على مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على
مذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان
فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه

فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذا بذر لماء
وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو
بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو
من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا او بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله

لم يرد عليه اربع اذا سمي رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا
ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى لبين باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن
ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية
بسبب الاخر واحترز بذلك عما يجامع النفي لشرط التانيث او صيغة
المنتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه
للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد
ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل
محق صرف لما تبين من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما
اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء
لفظا ومعنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم

اي ظهر من اسباب منع الصرف فيما سبق

فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية لا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرها
هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلميه تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدوله بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شي منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع
الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شي من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط مجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي
لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربعة المذكوره لانه قد انتفى احدى السببين الذي هو العلمية
لذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل
على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين وان لم يشتهر في الاوزان التي يتحقق فيه
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما
تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا
لا تقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على
ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفيه
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه
افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق فضعف معنى
الوصفيه فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من
من التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفيه
التفضيلية

علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز اصمت بكسرتين صح

فيه حتى صار افعل اسماً وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار
الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية ولا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانهما قد زالت بالكلية
بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر في غير ضرورة فلم يبق فيه
الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون المزيدتان وهذا القول اظهر

ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في
حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية في مثل احمر باب حاتم اي
كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم ولو
وهو منع الصرف بلفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر
كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المتحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف

او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان للمشابهة
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او
الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير منصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم تؤثر الا بسقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
وسقط التنوين لاستغنائه عن الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان لم تبقيا او زالت احديهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب
الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمر زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول اقرب بما عرف
به المنصرف وغير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع المرفوع لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
من الخيل والجمال السبحلات اي الضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على

علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوفا
بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان
مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوعات او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
وانما قدمه لانه الاصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما
ويدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع الحدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او
شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول الفاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم

الفعل وافعل ح

اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره شيء اسند اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم
او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل
ابوه في زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان
يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان
يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة
واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل

جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر
لفظا مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد
عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر
الذي يدل عليه الفعل اي جزاء رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل والمفعولية للمفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغني عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما
لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب زيدا ضربت
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صور
في التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو

ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل

انما ضرب زيد عمرًا وجب تقديمه اى تقدم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلتحرز عن الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميرًا متصلا فلان الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرًا انحصار ضاربية زيد في
عمرو مع جوازه ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب
عمرًا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احديهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرًا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا تجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قال قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدًا الا عمرًا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة

وقع

وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو أخر الفعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه
او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرًا الا زيد فايدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اى معنا الا نحو انما ضرب عمرًا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرًا متصلا والفاعل
غير المتصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرًا متصلا
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازًا اى حذفا
جائزًا في مثل زيد اي فيما جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام

سايلا عن من يقوم به الفتيا فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام
زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذفا احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل ليبك على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو الفاعل الفعل المحذوف اي يبكيه يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء اي لانه كان ظهرا للعجزة والا
الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوايح والمختبط السايل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية تعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به لتحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة
دالة على تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين

يوجب

تهشّل

ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك

استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من
الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه متعين
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف
الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال من قام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جايز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يودي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسوال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر بشر وشريف ابوه

وافترض على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في الاكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا
واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فتح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول
كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه
مما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولابد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظ واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف في الفاعل
مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظ فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد

وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعليه اسم ظاهر ومفعوليه اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعليه اسم ظاهر والآخر مفعوليه
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو
القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد
يكون تنازع الفعلين فيهما في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظ المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال للقسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظ مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن اضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدا به لانه هو المذهب المختار والاكثر

استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير ولِلُزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقة افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل اذ اسند شيئ
مسنده خلافا للكسايي فانه لا يضمر الفاعل بل يجوز حذفه تحرزا عن اضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسايي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او
حذف الفاعل كما هو مذهب الكسايي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح
محذور فقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخر
الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو ضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن
غير مشهورة عنه وحذفته المفعول في الفعل الاول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته

٣٧

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو
ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا
الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جايز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول غير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو المنطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني يقتضي مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد

اي الفعلين — اي فعل الاول — اي فعل الثاني

على اقتضاء ذاك ... من غير ملاحظة التثنية والافراد

فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما
اسعى لادنى معيشة ولم اطلب قليل من المال حيث قال فقد توجه العاملان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال مما اقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح الشعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عند طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى بتقدير توجه كل من كفاني
ولم اطلب الى قليل من المال وثبوت طلبه لما في ولم اطلب الى قليل من المال ليس منه اي من
باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من
المال لاستلزامه عدم السعي لادنا معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلب المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخول المثبت شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى
هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما
يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال لكني
اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل

او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه
اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان
تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول ويتناول مثل انفعل ويفتعل
وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا
تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعطي ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع
اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه اي كالمفعول الثاني
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
مفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل

لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسنادي المصدر ضرب زيد ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايده وصف الضرب الشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا تخصص اذ لا فايده فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالفاعل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا اذ لا عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا

يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل ومن وما وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من الابتداء وما قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها لسده مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان معتين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ او لك ان تقول المراد المسند به المسند الى المبتدأ ان يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر ارفع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر والمبتدا عامل
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن
اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في كلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجود التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
فان المتكلم لهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فليسأل المخاطب عن تعيينه وكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل
قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت ان ما يذكر بعده امر يصح ان
يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام فاذا
قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدوه والهر له بالنباح
الغير المعتاد يتشاءم فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير امر
ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل
يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثه ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا

اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهي في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل فعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية وعلى هذا يجوز
ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلا
فيه اراد ان يشير فيه الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن
المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو
الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان
بدرهم اي الكر منه ومنوان منه لقرينة ان بايع السمن والبر لا يسعرهما وما وقع ظرفا اي
الخبر الذي وقع ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر
الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا
قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما
اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كا

الاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء اشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى نفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء بدلا بالفاعل على هذا ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة ما احترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء

فتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت ولو اخر لبقى المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدآء اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندي انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانها فى الحقيقة خبر واحد اى مز فى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بتعدد الخبر ما يكون بغير العاطف لان التعدد بالعطف لاخفاء به لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط فى سببيته للخبر بسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفا فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد لم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية سواء كانت جملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا فى حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي فى الدار هذا

مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بالفعل وكل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم ومثال الاسم المضاف الى
النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق على دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من
قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها فالحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن تقبل وان قيل فقد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحقوا بهما هو سيبويه فاعتنى بقوله من سواه فلم يذكره مع ان كلا
القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة من دخول الفاء
على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول

بليت

توبيخهم

اي هو اهل الحمد

المستهل

41

المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله المحذوف اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة
المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف من غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب الذي التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر
جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من
لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا
الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي
زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسا قائما اذا كان عن الفاعل

وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون

اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستغنيين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل
قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء سد مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ
المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف
لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون
مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك تدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر
بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبران فمنها
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء
آخر بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل للخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما
ورودها عليهما بايراث اثرهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم هنهنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخلت
على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم

المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم الى مثل قائم في ان زيدا
قائم ابوه فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من
كونه جملة ومفردا ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا و
في شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا
للمبتداء يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان
يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الى الاسم فانه
لا يجوز تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فلا بد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر
ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه هو المسند الى
شيء آخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرهما بعد دخولها اي دخول لا يخرج به ساير
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفته
بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فتعين انه في الدار خبر بعد
خبر لا الظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما

كا الموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله اى لا اله موجود الا الله وبنوا تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في
مثال لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على
المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه وهذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها
خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ابوه فيكم في ما زيد ابوه قائما مثل
ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنوا تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز
ورد القرآن ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا لليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد
السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لي ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لانه يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرناه في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل

حقيقة كما اذا كان

فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات زيد موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان
يكون مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى
الفعل نحو انا ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على
زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء
معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به
مثل كراهتي في قولك كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل فعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واما اذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده
مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتا
كيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين هما
للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا حسنا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي

خيرٌ

اى قلدت تدوما خير مقدم اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه وجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع [illegible]
بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد
وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال
الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا
وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية يحذف معها الفعل لزوما فى مواضع
متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه
لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا لخبريته او وقع المفعول
المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا
انما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير
سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل
للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى مكررا ومنها اى من المواضع التى
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبالاثر غرضه

بعد

والغرض المطلوب من شد الوثاق

المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق اما المن والفداء
فضل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد
واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع المفعول المطلق وقع فيه
للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من الافعال الجوارح واحترز به عن نحو
لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى على صاحب ذلك الاسم
بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى
صاحبه اى على ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا وصوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهى صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له
ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع مفعول المطلق فيه مضمون جملة
لا محتمل لها اى لتلك الجملة غيره اى غير المفعول المطلق كقوله على الف درهم اعترافا
اى اعترف به اعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف
ولا احتمال لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بحسب الاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اي هذه الجملة تحتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت و وجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي
قوله زيد قائم ولها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير للمؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر
ويحتمل ان يكون المراد انه يسمى تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل
ومنها ما وقع مثنى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول لئلا يرد مثل قوله فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي
جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى
بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم

ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس
به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة او حكما
فخرج بمثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ليشكل بمثل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو
ضربت زيدا فان زيدا قد وقع بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد و
اما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا
اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من القران تكف لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا

مضمون جملة لها اي هذه الجملة تحتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت و وجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي
قوله زيد قايم ولها تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر
ويحتمل ان يكون المراد انه يسمى تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المسمى بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل
ومنها ما وقع مثنى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي
جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى
بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم

ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة او حكما
فخرج بمثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله لينكل بمثل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو
ضربت زيدا فان زيدا قد وقع بلا واسطة ضرب فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد و
الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك
اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من القران تكف لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا

لمن قال من أضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل القرينة الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء وفى المنصوب على المدح او الذم
او الترحم بل الكثرة مباحثها بالنسبة الى هذا الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعى اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليه
امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى
مكانا ما هو لا معمورا لا اخرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد
او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة اولا من له صلاحية الاقبال
ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد من تعريف المنادى ولهذا افرد
المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منا
المطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فان قلت يا محمداه فكانك تناديه فتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف يا نائب

مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة المفتوحة احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها من اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب كليهما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواه على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس

الا لان المنادى المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادي بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف واعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاتنلنلن فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة فكان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول ليحضر فينتقم منه فيستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء او للدواهي ولا يخفى عليك ان القول بخفض المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما عرفتها مما سبق ويفتح اي يبنى المنادي على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة والقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين ... وهذا توفيق لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ... ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حين اتضح ... كل من القيدين

مثال يسهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان مثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة ومنه الامثلة كلها منا... سوى المستغاث ايض فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو لان المتبوع بني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيه المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه بنصب ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر هذا الحكم فيها صرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا او بناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثال لها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جارية

عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوي المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحل المذكور النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل
الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف
على المفرده اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا
تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو
ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي علم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلا كلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال

كون تلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم لم يكن كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه
بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا وا ذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد ندائه قيل يا ايها الرجل
بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط امرين معا والتزموا اعني العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه
هو المقصود بالنداء وهو بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة
وتوابعه اي توابع الرجل اي التزم لا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله خاصة فائدة تحرزا اجتماع حرف النداء مع اللام
اجتماع امرين احدهما كون اللام كالعوض عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذف الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمته الكلمة فلا تنزع في سعة الكلام وما لم يجتمع هذا الامران في موضع آخر اختص
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق فان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لام التي ليست
عوضا عن المحذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا ايا كما ان تكسباني شرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك هو مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح

اقا بابع مضاف

ملكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فقتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اوتابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوءة عمر البيت لجرير حين اراد التيمي ان يهجوه فقال جرير يا بني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم
في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة وجوه فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو
يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام
فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وههنا اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل على الشهرة
الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
اي حال الوقف تقول يا غلاميه يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما لو اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليهما بقوله يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذه الاختصاص
بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا

وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه كما ان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره
اي في آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف التزاما المستلزم
للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه
ليس آخر اجزائه نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تقتضي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع التوجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
لما هو الى الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها غالبا فلا تتغير والشرط
الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف
لان العلمية مناسبة التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل
على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة
واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثة لان وضع التاء

على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي
ولم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير الضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي آخر المنادى
زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز عن نحو
ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو
مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار
ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج به نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل برقي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح
في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لقلتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من الاربعة
احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل
ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو نون
وعثمان يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي
الحرفان الاخران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما
زيدتا معا حذفتا معا اما في الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل اي رجحت على الاصل ولتبعد عن النقد وان كان مركبا

ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم
الاخير فتقول في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد
منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلث فحرف
واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت في جميع اجزائه فيبقى
الحروف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي
كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت
الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو
اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت ادلى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في
اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء و
يشركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا وفا المتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على
وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحدث مثل القسم المندوب نحو يا زيداه ويا عمراه ومثال حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشتركة بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان

وحكمه
بوا في الاعراب والبناء
ورداول الامه

مفرداً معرفة بغير واذا كان مضافا او شبيها به بنصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع الاقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
في اخره اي آخر المنادى المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس
ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مدلت الى حرف مد يجانس حركة آخر المندوب من كسرة او
ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا اغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين فقلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا اغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حالة
الوقف لبيانها ولا يندب من غير المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز يا امير المؤمنيناه ولا يجوز مثل وازيدا
الطويلاه خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف
اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والا اسم الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف
النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او
بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يتصف
هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من لا يزال
محسنا احسن الي واما المضمرات فندائها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم
جنس شذ وذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم
جنس شذ وذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم
الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تتخلى ايضا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء
اي يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل
مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به
فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة بمعنى الشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا
عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل
او شبهه متصلا به باخر الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك

الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه

فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر التسليط تحت لو سلط بمجرده على ذلك الاسم لعمل

عليه اي على ذلك الاسم اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه

بالترادف او اللزوم لنصبه اي احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد

الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال

خرج زيد في نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج جر كان في نحو زيدا كنت اياه

وههنا صور اربع احدها الاشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير

مع تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا

مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل

بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل

المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه بما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء

مرادف لجاوزته وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء

يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة المذكورة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني

الفعل المضمر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت

الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني

مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة

سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم اعلم ان الاسم الواقع في مظان

الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه

الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء

اي بكونه مبتدا او لا ان تجرده من العوامل اللفظية مصححة تصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه

اي قرينة يرجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما لصلاحيه التفسير

قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته

او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة

المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل

عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة

النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ او بخلاف العطف الاسمية على الفعلية

فانه كثير الوقوع على كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب

احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع

الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة

في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل

الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد

بلزوم الاسمية وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف

جملة هو فيها على جملة فعلية مقدرته للتناسب اي لرعاية التناسب بين جملة المعطوفة والجملة المعطوف

عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فاذا زيد الى القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لما

وليس من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته

ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما

قال بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يمثل الا بالهمزة

ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد

في الاصل ولا يكتفى فيه تقديره الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه

فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني

موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع

اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباسه بما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في حالة هذه الحالة بل من
حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حالة الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات المفسر
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف النقص وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار على شريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او
في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع يكون اسمية فينعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فينعطف على
الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب اسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به
ههنا ان ولو فان لما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وجب النصب
بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط

فان المقصود

والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون التقدير ازيدا يلابس
الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع واجب
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز في المفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة شيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في
صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر
لا تغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع [illegible] الشاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف على ما تمحلوا للاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل

في الرواية

واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء

والفاء الداخل عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما

قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان

عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم

الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد فقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده

للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وخبر الجملة لا يعمل في

ايضا

جزء جملة اخرى فيمنع التسلط فلا بد حمل جي الضابطة فتعين الرفع والاولى وان لم يكن الفاء

بمعنى الشرط ولم تكن الاية ايضا جملتين فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار النصب

واختيار النصب باطل لاتفاق جميع القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل

الاية جملتين فتعين الرفع الرابع من ذلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده

عنه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعول مطلقا او ذكر تحذيرا ليكون مفعولا له مما بعده اي مما

بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت

على هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

في موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الالة وضع المحذر منه موضع الضمير

العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف

هذان المثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى

التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من

نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق

الطريق

٥٤

الطريق ولا يخفى عليك ان تقديره اتق في اول الوصفين النوعين غير صحيح لانه لا يتق انقيت

زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال نوع الثاني غير مناسب

لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يتق بتقديره بعد

او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه وتقدير

مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين

ينبغي ان لا يكون تحذيرا وكذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة

من المحدود وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت

تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال

الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان

وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه

مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا بتقدير العاطف اشد شذوذا

لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف

فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل

الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة ان كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه

فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان

يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل

فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فيه فانه وان كان فعل فيه لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن

بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور

فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي قوله

فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر

مثل شهدت يوم ...

يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا
يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي
المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اخلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في اما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ الملفوظ
بها يوجب الجر وظرف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى
تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم و
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يحمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما وما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية انما يرد نصبها قال
وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها
كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان

معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا لاحتمال بل مان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان
يقول دخلت البلد لان نسبة الدخول الى الدار ليست كنسبته الا فعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه استعماله بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له
هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا
او به او فيه او معه فعل مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل
اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ولم يذكر في اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال الفعل لقصد

تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقايل بكون المفعول له نحو لاستقلا بغير داخل في المفعول المطلق نحا نف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في
المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضربت تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
في حقيقته الا يرى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جا زيد راكبا جا زيد
في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن والاكرام لك
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه بتقدير
في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص
اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما
كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان مفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اذا كان جبنا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو
جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا
وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار

او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول
به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى الظروف اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل قد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم
يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام
مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل

مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى
اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته فى ذلك الفعل
فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى
اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو
العطف التى فيها معنى الجمع فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل
على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى
لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد الرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل المتصل
معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد
وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير

جائز ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع واما ما لك فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو
والحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمروا راكبين لفظا اى سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى او معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
فى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح
حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف لليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن

فقوله مصبحين

المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء
باعتبار ان الدابر مضاف اليه جزئه فان الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الدابر
ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعل او يُبيَّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار و
المجرور متعلقا به لا بالمفعول فحل فيه الحال من المفعول به ~~المفعول به~~ او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا من المضاف اليه مثل
ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما و
هذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير
زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج من منطوق الكلام
المعتبر بصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ
او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان عمل
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد
حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة

او التنبيه

او التنبيه نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا
مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لكونها
خبرا في الحقيقة عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة لان التنكير اصل والغرض هو تقييد الحدث
تحصيل بها صح المنسوب الى صاحبها ~~...~~ والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه كالمحكوم
عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة لازم
~~عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع~~
موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة
نقضا في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا ~~...~~ للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه بغير هذه الامور
وغالب موارده وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذه القسم شرطه
يكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة
حتى يتوهم ان غالبيته كون صاحبها معرفة للنسبة عن تخلفه في بعض المواد تناحى الشهيد ويحتاج الى ان
يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم تذدها ولم تشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم تذدها اي لم يمنعها من العراك ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال

العطش

اي على انه لم يتم شرب البعير بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نفس ادخاله بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متناول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مفاعيل لافعال المحذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة ولما كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقدم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي الحال على صاحب الحال لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وفيما عدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا

فسيبويه

جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استنادا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر المعدي للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم من هذه الاستناد لان يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا او هو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا [illegible] حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه

الا اضافة
الا حرف الجر

بالمشتق بدين

في الفعل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والنسبة
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهو بالحقيقة وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضمار في
اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبنا ان يليه والرطبية اوجبت
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في
افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال ان
لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في البسر اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تغيير الاشارة
بحال اليه به ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا لشبهها ولكن يجب
ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه
في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة
بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة
نحو جئت وانا راكب جئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها يدل على الرابطة
في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا
شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلابد من الواو

على الماضي والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اي وما سوى
الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء به
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا
بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي
الحال او وقوعه عليه لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت صدورهم وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما اشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا
انقطاع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المنتهي الى آخره راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
والمنتهي اليه

وقوله مهديا اما صفة لراشدا وحال بعد حال او متداخلة كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على
ان نسوي اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي
الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقل قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب
في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمه من حققت الامر بمعنى تحققته او بمعنى اثبته اي
تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق
التقدير عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون
مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كان جملة فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا
يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد
قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل لان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت
الراسخ الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت
مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام

في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او
المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين ممتاز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال بحسب ح
فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات فيقال ح
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات
اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا ترفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول
اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
موارده ذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو خمسون درهما
وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن
نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع

نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان في قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ويغني تمام
الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين و
نون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فينتصب به التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم
بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الستة اقواد خلا فيفوذ اي
التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه
ويقع بمجرد لفظه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنى ايضا لانه لا بد ان
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حينئذ لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل
ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد

التمييز

التمييز ملتبسا بتنوين المفرد وبنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والالاري وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة لئلا يلزم
اضافة المضاف مرة اخرى واما في نون الجمع جاز ان يضاف على غير المميز نحو عشري
عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك ~~يرفع الابهام عن مفرد مقدار~~
كذلك يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي قسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبته كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في
نسبته في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبته مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة تامة في هذا القسم

للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا بغير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او
ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه وللمتعلق وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذا المثال ان
مثل في قوة اربعة امثلة لانه قال طاب زيد ابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا او علما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى وهو نظرا الى كل من
المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين
اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق
بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في الجملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه
وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصح ان
يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة اللبن اليه
والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب واريد به الجزاء اي عمله فارسا والفارس

اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم
يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب
عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء
كان نصا فيه او محتملا له وللمتعلق وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز
وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء او للمعنى في نفسه مثل طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته ثنيه واذا قصد جمعه اورد جمعا
لان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان

يُعلى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او حالا وله تحتها نحو كفى بالله زيد رجلا فان معناه كفى زيد كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فان قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت ~~كانت صفة~~ اى كانت الصفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لشابهته الفعل شابهة ضعيفة كما ذكرناه

فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه اياه والفاعل لا يتقدم على الفعل كذا اناءه
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدرنا وقع الابهام فيه فلا جرم ميزه بقوله ماء فهو بمعنى امتلاء ماء الاناء في الاناء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قولك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجاز او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال ليس واحدا منها لا فاعل ولا مفعول ~~ونحو~~ تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز فلا يطرد على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذه التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييزا عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب

نفسا يطيب فلا ثميك وما قيل تحيل ان تحمل البيت على تقديم تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف
وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزائه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اى ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه وعرف
ثانيا بما يتفطن به من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة تاركا للاختصار منصوب اذا كان واقعا بعد الا غير
غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يتوهم ان نصبه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا
زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء ولا

حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج
نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب في نصب المستثنى والعامل
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد
تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا البدل
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات
وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يتصور
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما
بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا
وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل
جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاكثر

لازم يتعدى الى المفعول نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز او يحذف من موصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزم هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جائني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا كالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب بعدهما وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جائني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جائوا خالين بعضهم اي مجيئهم او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى المنصوب بعد ليس نحو جائني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سيجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وهو المستثنى ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى

المنفصل

المنفصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا الخ اذا كان الغير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا اخراجا اذا كان بعد الا او ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب اخراجا اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا لما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه اخراجا اذا كان لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه واشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فالكفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واما البدل فبالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور وخص ذلك المستثنى بالمفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة نحو ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يصح الحكم عليه

المستثنى

قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقايل ان يقول كما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا
زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من
جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين في كون
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي
النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك
قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم ظهور مثل قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل

هاتين

على

وحدان

ما زال زيد

ما زال زيد الا عالما لانه بمعنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على
جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل
الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تنافي فيه ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور الضرب منه
من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد مرفوع بدل محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمولا
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولانه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا
يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا لا اثباتا كما بعد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل

البدل ح

نحو ح

ما جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جايز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل فتحة
لا احد فيها الا عمرو او الا ان بالنصب لـ ... فتحة ليست بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا بالنصب
فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلابد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد من
تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل
ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير
حال كون ما ولا عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني
بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد
انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ما بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا فهو
الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذه المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو
نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محل البعيد دون القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في
عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم
اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال

ماقائما

ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على فاعله ح
انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمروا حاشا زيدا اي برأ الله زيدا من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هي باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور التفصيل
فيما سبق فكأنه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة دات
كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جائني غير زيد وبعد ما كان
مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها اداة استثناء اذ لابد لها في الاستثناء صفة ما بها
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جائني رجل الا زيد والمتعدد اعم من
ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو
جائني رجلان الا زيد منكر اي منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به

الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخوله بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا
درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما
جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا
واحدا او الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على
عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة
لانها تابعة لجمع المنكر غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في آلهة بيقين فلم يتحقق فيه شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل
الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانية
الله تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت صفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان
لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي
غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة

بيقين صح

الاستثناء

69

الاستثناء وقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت
الشذوذ ان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسواء بالنصب على الظرفية بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه نحو جاءني سواك وفي الدار سواك ونحو هذا اي استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها ومستوفيهما في قسم الفعل ان شاء الله تعالى
هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده اي الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر الكلام
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا
بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا
من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما او امره اي امر كان

واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
فيه بل لا بد لهما من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان
وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة ان تجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة
اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو
ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصله لان كنت فحذف اللام قياسا
ثم حذفت كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في
موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به
ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر
اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول

ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت عن معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي تنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها فان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل هنها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو
المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما بني منه على الفتح اما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها فخرج مثل ابوه في غلام رجل ابوه قائم كما
عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف
في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه
او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها
نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله ولا عشرين درهما مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة
من تمة الثاني كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشابها به
ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك
وقوله ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد
لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار

لاتفاقهما

ههنا

والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين

لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه

من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل

في الدار حقيقة او لما تقديرا لحذف من تخفيفا وانما على ما ينصب به ليكون البناء على

على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له

لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني

الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا

بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو

سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد

في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا

في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا

عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء واما في المعرفة فلانتفاء اثر

لا النافية للجنس فيها واما في المفصول للضعف لا النافية ~~للجنس فيها~~

~~المفصول~~ عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريره اسمه لكن مطلقا لا تعيينه

اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة فليكونه مطابقا

لما هو جواب له من قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية

اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب

الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير

بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بنكرة اما بتقدير المثل اي لا مثل ابي حسن لها

يعني ولا مبني

فان قيل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة تنا ويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهار

رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن لحذف اللام

لان الظاهر ان التنوين للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت فيه لا

على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه يجب اللفظ لا يجب

التوجيه فانه يجب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان

يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول مفرد على مفرد وخبرها محذوف

اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول

ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس

واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول

فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز على حدة والثالث

فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله واما فتح الاول فلان لا الاولى

لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع

على الابتداء اما عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبرا واحدا او عطف جملة على جملة

بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله

لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الا ان

ههنا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل و

فتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف هذا ضعف

رفع الاول بان يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لاشتراط

عطف ح

اي بتقدير لهما خبرا واحدا وان يقدر لكل منهما

صيغة الغائب انما التكرير لا تكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها النواقض الاسمين
بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا لنفي الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء ولان
العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار ونحوها واما العرض مثل
الا نزول عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كما قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف وذلك الاندلسي وقال هو خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم الذي بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني
هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول اي ارفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز
عن نحو لا غلام رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن
مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال و
توجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اي المبني ازه اي ما بني على الفتح

با الاهمال

بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فانه باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظ
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في
الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير
رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على
اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله فيما سبق بان
يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لنطنه الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفي يراد فيه لا
كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابنا في قول الشاعر لا اب ولا ابنا مثل مروان وابنه اذ هو
بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور
خبرها وقد جاء على خلافه مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في
حال الاضافة تشبيها له اى الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة الاسم في هذين التركيبين المضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو

الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل
على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى الشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس
اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما اي على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام الاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما الاول فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام مقدرة و
حكم المصنف بفساده لما بحث ويحذف اسمها لا اخذا كثيرا اي مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم والخبر لئلا
يكون اجحافا وفي قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرا ما ولا المشبهتين بليس في النفي
والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبريته خبرا ما ولا لهما وكذا اسمهما
لما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل
الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لانهم لا يعملونهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم

و هو نفي الثبوت

بليس

اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما
هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لان ان لا تزاد مع لا
في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما لان ما مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف لعمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها
بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي
على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل سائر وما عمرو
قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونهما في قوة الا في نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الا واخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة كون المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه
به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المفرد
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو
الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الصيام بالحرف المقدر وهو في

لكنه غير مراد فوارده لا تحرّز فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزج الكلمتين فرجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان قيل ذكر الوجه في قولنا جائني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فثبت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيرها كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف الذي جنس المضاف ظرفا اي لا يكون

صادقا على المضاف وغيره ولا يكون ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو وكليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على تقدير ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة حينئذ على تقدير ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الي فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى تكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيَّن والمبيِّن قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى اللام ~~للاختصاص~~ في قليل ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة الامر الى معين

تمزج الكلمتين

اللفظية

اي فاعلها

تكلف نسخه

يستلزم معلومية المنسوب وهو المضاف ومعهوديته فانّ ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه
ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء تجرد كان نكرة
في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جُرِّدت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى
النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا
دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين صارت اعلاما

اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تعريف منكر
بتعريف واما ما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى
معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة واللفظية
علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني
عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في
الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن
الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذن صفة للمعرفة فالمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امرين علة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء

التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانی ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من
تلك الامور الثلثة دخل فی ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فی
ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فی ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة
ولا يشك انه لا دخل فی هذه التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفی فيه وجود التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه فی شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المتقدمة حسا على الاضافة بمجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فی شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا واجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنی هذا القول ضعيف لا يقوى
فی الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفايدة فی الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فی الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فی المعطوف
ما لا يتحمل فی المعطوف عليه كما فی رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجی خلفها
اطفالها ای ممدوحه الواهب المائة الهجان ای البيض من النوق يستوی فيه الجمع والواحد

صفة للمائة او بدل عنها والنوق جمع الناقة او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها ای راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنی ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع
عائذ ای حديثات النتاج حال من المائة تزجی بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر ای يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروی من القصيدة واما لانه قاس
على الضارب الرجل والضاربك واجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنی كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فی الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما
فی كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنی انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه كما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربی والضاربه وغيرهما فيمن قال يعنی فی قول من قال
يعنی سيبويه واتباعه انه ای الضارب فی الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب على المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج فی جوازه الى
الحمل حملا ای لحمولیته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنی جاز وبيانه انهم
اذا اوصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف فی ضاربك وجوزوا بدونه وحملوا الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين فی ضاربك
ان

لاتصال الكاف لا للاضافة انما لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك حتى يعلم انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يمنع ويقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك بالمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة بل للاضافة ولم يحمل الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب
الرجل والضاربك مثلا على نظيرهما على الاخيرتين من استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف
على موافقة بعض الشارحين فلك ان تحمل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبتها للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد من اللام على
المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما
لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه ح يندفع ما فيه
من توهم شائبة المصادرة على المط على تقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة على حدة
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من تركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ويفيد المعنى
بعينه فلا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ايراد
على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة

المسجد

المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منسيا عنه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانب بها اللهم الا ان يقال هناك مكان ان خبره وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على
القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم
حذفوا قطيفة من قوله قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص
به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم
اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل في شيوعه للمضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس
ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا
بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه

اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدار اهمه وعين الشي فانه اي المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص فانه
العين عن الشي اذا كان اللام للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا
يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا هو كرز اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر واجيب عنه بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاني سعيد كرز قلت جاني مدلول هذا اللفظ ولم
يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يستثقل عليها الحركة لعارض
خفة السكون تنقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
تنقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما يبني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبتها ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاما اي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى
ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء
الضمة قبلها تنغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها
مفتوحا كما في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير الفتح لخفة الفتحة واما الاسماء الستة التي مر البحث
عنها فاضافته اي اضافة غيره الى ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفتا الى ياء المتكلم ان يقال في
ابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي
الواو وجعلها ياء وادغامها في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان وادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول
الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا آباءنا فداكم وتقول في امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند
الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى ياء
المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة فاذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال
هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة
٢ خباء

فيقال هذا حماه او حماك ورايت حماه او حماك ومررت بحميه او حميك ومثل ابو بالواو فيقال هذا حموه او حموك ورايت حموا
او حموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا
اي جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه جميعا في كل من حالتي الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك ولا يضاف اي ذو الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان يتعقل بالكل الاسماء حكم حالتي
عند اضافته الى ياء المتكلم في اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن خاص
الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته التوابع جمع تابع منقولا عن الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي تجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم ولينتقض حدها بخروج نحو ضرب ضرب بعدم كونهما من افراد المحدود كل
ثان اي متاخر في الرتبة لو خلط مع سابقه كان الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا فتلبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني
زيد العالم فان العالم اذا لو خلط مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه جنس اعرابه وهو الرفع الرفع في كل
منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت
واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء الذي مذكور في المبتدا والخبر وان كان هو الابتدا
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا

لان يتوصل
فنقض
اليها
يتمم
العامل في

ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا به
ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل
في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذه التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل والرجل
ظريف ثم ان لفظة كل منهما ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود
بالحقيقة التابع والحد المدخول لكل وهو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه الكل افاد صدق المحدود
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيكون جمعا ومنعا كما
كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى اي يدل
بهيئته تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل اعجبني زيد وعلمه ولا
التاكيد في مثل جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة على حصول معنى في
المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقول اعجبني زيد وغلامه او اعجبني زيد وغلامه او
جلسني او جاءني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت
بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى

والمحدود
فيحصل حد جامع ومانع
الشمول
اي غير مشتق

مستعملات

الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات بانسبة الى
تبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى في الذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك ح لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي هو لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها ضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان
تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفة له وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان بالاعتبار فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في
عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو جاءني رجل

صبور وامراة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكور كعلامة وافغاني
اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لكونه شبيها به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل فانه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا
مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او
تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان يضربون وتضرب تضربان يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرجه متابعته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم
تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان
الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحق

كان

علامتي التثنية والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان منع قعود جمعا
ايضا كما عدون لانك اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجمع فيه فاعلان في الظاهر الان يخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم و
المخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من
الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فانهما متساويان
ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الا بمثله او الموصول بانه ايضا
مما يكون بذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا
اي باب الاسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل لان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول و
المضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب يجب اصل الوضع المقتضي بيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يقصد
بمثله للابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المسيو والسوال

وبينهما مساواة

المعارف

٨١

من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم
اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به ان جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن بهذا العالم
لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق القصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي
هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعها فيها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيل يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن واما واو لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما
والجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ما احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جائني زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريها كونها معطوفا على الصفة ويصدق على هذه الصفة من
جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين

شيئين لا يلزمه ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل في الصفة لان جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق ما نعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة للتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى نعم وانا منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه صفة في الوصف وانما حسن دخول العاطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا مثل ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا

٨٣

فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع له فانه لا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل الاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه ولا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجرهما بالاول والثاني كالعدم بمعنى قولهم المال بيني وبينك اذ لا يعقل الانفصال الا الى المتعدد وقيل جرهما بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل في نحو جاؤوا كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل والثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل ولا بد فيهما من مناسبة بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع واعادة الجار في المجرور فيخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل قوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها حاصلا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها شيئا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على مجاراة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة و
عبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد
بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتدا
وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي لان الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء
لها نسبة الى السبب بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد
الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثاني فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي
اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان يعطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض [illegible]
اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان تجعلا

و يفهم منها سببية ... اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب صح

معموليهما واكثر الشارحين على ان المعمولين عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون
الثاني عين الاول وذلك لدفع من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وقيل ذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجوزه
الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين المختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها و
غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف للفراء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
فاقتصر في الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه مثل تريدون
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده
ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع
ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولدفع ظن السامع به
تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج الى تكرير
اللفظ حتى لا يبقى الشك في ارادة المعنى الحقيقي واما في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى
بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيحتاج الى تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب
هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة

بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله الافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
الصفة والعطف والبدل عن التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وتحققه ولكن لا في النسبة او الشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في
شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من
ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير لفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو
ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ والثاني وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابصع
وابتع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناه التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما بايراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم جمع المذكر العاقل انفسهن

في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اي اسمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلث المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر
وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يجز افراده مجتمعة ولم تفرز اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك
الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع
فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن في نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد

بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اي اكتع واخواه عليه اي على
اجمع ولو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل البدل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جائني زيد اخوك ورأيت زيدا اخاك
٥ واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام
احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
ويمكن ان يقصد النسبة ما نسب الى الشيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل
منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد البدلين
[illegible]

على الآخر

على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل الاضافة المسبب الى السبب لا ذي ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لئلا يكونا مترادفين نحو جائني زيد
اخوك فزيد واخوك فان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال
الا الغلط قال بعض المحققين في جوابه انا نعلم انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فيكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزئه
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث
توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل
الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون
ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من الفلك بل هو مركوز فيه لا جزء منه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل [illegible] فلكه رايت درجة الاسد جبهته فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذه البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل

بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى
البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك او مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام
زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال
اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير
صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان
يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر ابن الخطاب وعمر عطف
بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله
على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم

تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير الثاني مفعول التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع من فاعل ترقبه اي واقعة حوله ترقبه
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق اي الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه
اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
اظهر والثاني اجود المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المنفية في تعريف المعرب بقوله
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ في من قرأه بالفتح او وقع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر فيه الامران التركيب وعدم المناسبة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المناسبة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا

المصير

حال

اثنيا را التقديم ما مفهوم وجودي لتة به والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح
وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه القاب لا يعبر بها الا عنها لانهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على
بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل بالاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا
لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابرقوه من زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف
على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحذف الاصوات فيما بعد الاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على
الحركة فلا بد عند ذلك البناء من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى
للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب
من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او بالمخاطب من يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان
كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقديرا او تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه

كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما تقدمه الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكر
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا
مفسرا وصار كانه في حكم الغايب اي الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد
وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي هو قبله المتصل
به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي ضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو
الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المشتبهين اولهما
الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير
الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل
اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن
ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون الضماير لكل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا للاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا و
ضربتا هو الالف المشترك بينهما التاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية فى المجرى ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان الكل من
الانواع الخمسة ستين كلمة ~~لثمانية عشر معنى~~ يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور
عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المنصوبة شىء ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى
فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونث الغايبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى ضربت وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى

او مجموعا او واحدا وفوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحدة المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا تتغير عن
حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير
باق على ما كان عليه فى الواقع فلو كانت ضمايرا لا تتغير الا يرى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن
والواو فى يضربون والالف فى يضربان لا يتغير فيهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع ليسا
بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شىء الا لتعذر المتصل
اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر
المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر
العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف
اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ
بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو اننى وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك
الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه
عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والاضافة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض

في الرفع نسخه

اللابس الصور حمل عليه بالالتباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له كلاما هي له المركب من العامل وغيره كما هو الظاهر ليكون
اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل
معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت
على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد
لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضميران
وليس احدهما مرفوعا اخرا ذا اعمن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الوصل بين الفعل
والضمير الثاني اصلا فيجب انفصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد
الضميرين اعرف من الاخر اخرا ذا اعمادا اثنا ويا نحو اعطانيه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المثلين فيما هو ~~كالكلمة~~ الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الاخر اخرا ذا اعمادا اذ لو كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخر الاعرف
ولما يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك
الخيار اي الاختيار في ضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان
كان متصلا ونحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني با
المفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته

فهو اي ضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في باب خبر كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون
خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضمير المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا لكون ما بعدها مبتدا محذوف الخبر يقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى يكون ما بعد عسى فاعلا وتقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما يقول ما انا كانت وانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المرفوع المجرور بدل
~~الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما يقول ما انا كانت وانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع~~
~~المجرور~~ وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف الجر فالكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية

مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في
لدن وبين تركها تحرزا من اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على
اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهي بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم
وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا
لانه يفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح له اي للنعت والخبر كلاهما
فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة
محل اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل
من كذا لانه في الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل

لكن

لكن الخليل يستعمله الغاء الاسم يذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا
فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي
بعض النسخ المتن مبتدا وما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل للتاكيد
التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود والا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعده ذلك
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع وليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء كانت وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا
يتوهم كل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا اذا كانت
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان يكون مبتدا كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا ثبوتا ولا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما
ضعفه فلانه حذف ضمير مراد دليلا ودليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء الا ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه نيته الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم لقوله تعالى وآخر دعواهم

ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم
يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب منهما بما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي الاسماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية
ونقل في الكلام انه ربكم مالبس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله وهي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد الكل واحد منها بالحال خبر له وجاء في
بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا فقيل هي الاصل في الغايب المؤنث الواحدة لانه لم يبين بينها الا هي وذي قيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها
لفرعيتهما وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل
الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا ينثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على
الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف الاواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي لجمع المذكر

والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل
على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة ههنا وانما
هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك يا زيد قائم وها انا زيد قائم
ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ذلك وتلك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت
اي خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما وهي ستة راجعة
الى خمسة لاشتراك جمعيهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذانك اي اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
واذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتينك الى تينكن و
تانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالمد والقصر واولاك بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذلك
فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من
هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال وتلك وتانك وذانك
حال كونهما اي الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك المذكور في افادة
البعد والابعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين و
اولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف

وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة

لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان

وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث

خبريته يعني لا يكون خبرا تاما ان كان جزء متمما او لا يصير خبرا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء

التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل و

المفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب

لكن لا جزءا تاما — يكون الموصول وحده ايضا جزءا اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي

عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول

بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناه اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي

لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول

يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا

الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا

يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن

مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب

الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا وغيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره

والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما — بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها

كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير له لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او

مفعول لان اللام الموصولة تشبيها للام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة

والتشبيه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان

لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث

الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاولين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة

فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في

جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة

على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته اي الذي عرفته

وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع

والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي

نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة

بلغتهم بمعنى الذي او التي نحو انا ذو عرفت وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا

بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي

او التي والمثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه

اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء

ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسايل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا

لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير

من المسايل النحوية وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد

المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي

باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر

بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر

عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضمير لها اي
لكلمة الذي واخرته اي اخرت المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته
خبرا منها خبرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية و
جعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا او المراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان
ياخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم
فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا
يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي بتقدير الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضميرا ان يخبر عنه لامتناع تقدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار

(margin, right page:) الثوب

(margin, right page:) موضع ما يليه الموصول

الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة
في موضعها الحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير الكلمة الذي لامتناع تقدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول تبقى المبتدا بلا عايد وان
جعلته عايدا الى المبتدا يبقى الموصول بلا عايد فكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما
كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشئ
معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شئ تكره النفوس وتامة
بمعنى شئ منكر عند ابي علي والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي يعني نعم شئ او
نعم الشئ هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قول الشاعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة
نحو من جاءك اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من حيث لا يجئ تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
لكن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة اي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي لا يقع صفة اتفاقا فلم جعل المصنف من التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي
في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرف كل احد
نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها

(margin, left page:) يعني ان يخبر بالذي عن دق القصار دون الثوب بانه يؤدي ان يعمل المضمر الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي دق القصار الثوب

(margin, left page:) لان افعل التفضيل اذا كان بغير اللام يجب المطابقة مع موصوفه في الافراد والتثنية والمذكر والمؤنث فلذلك لكنه يجئ في المذكر والمؤنث انه اذا اسند الى جمع المذكر الغائب فلا يجوز ... كما جاز ان ... فعلن ... بذكر الحمي

د

ولات ركما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي الطائية ذو انما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت
موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فرابالضم اي
الذي هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر
غير صلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن المصنف الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر
ثانيا في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
التقدير اي شيء الذي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر اي معناه اي شيء وهذا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى
اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مالهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
في الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف لم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذي هما من اقسام المبني الاصلي فعلة
بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فاقيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر
عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي نحو رويد زيدا اي امهله

مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال لا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي ليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعناه الامر او الماضي و
المتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياس كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح
الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يعرف لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه فقال كونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لنزال لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة الفعلية فيثبتها في
جميع اسماء الافعال من وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
مؤنثا اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان
كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما ذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

فقطام علما للمونث ومنهم من يبنى على الكسر كما يبنى فى استعمالها بنى تميم الا ما كان فى اخره اى الا فى فعال علما للا عيان يكون فى آخره را فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يكون باعراب التكمل نحو حضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستفعل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

تفصيل

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم الفعل او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا عما ذكر ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عنده عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى ووح لا يقصد ان تحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما شابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح لا يقصد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت طردا مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو الطير بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل متناولا لها

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره

المركبات

المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفتين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلت حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه لا يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيبية احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف نحو خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادى عشر واحد وعشر ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد

الى ثلث على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من
مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصد من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي
وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا ان في اثني عشر انتفى
عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان
لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو
في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى
به بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات هي كم وكذا انما بنيا لكونهما موضوعة وضع
الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه

وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل
عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه
كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل اي عن الجزئين معناهما الافرادي وصار معربا لكنه انمحى
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا التنوين
التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان نون التنوين لا صورة لها في الخط فرقا في البناء تحفظه عن
اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف معناها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عنه
من جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا مجرورا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ليس في كثرته صريحا ولما كان
هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل تمييزه مجموعا كانها تنبيه عن معنى التصريح بها وان دخل من فيهما
اي في مميزي الاستفهامية والخبرية تقول كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لما اقتضته الاضافة التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو
على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل

او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اى على حسب هذا الفعل وعمله الا ان يكون الا بحسب التميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم
ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير فقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل
عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت و
عبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما
صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل
ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا من العوامل اللفظية فمرفوع اى
فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده من نكرة بمعرفة
متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة و
خبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك
اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعنى انه
يتاتى فى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف ... مختصين بالاستفهام فمن

وما اذا كانتا استفهاميتين تاتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا تتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتاتى
فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه
اضربه ومن تاتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا تتاتى فيهما بل فى جميع اسماء
والشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم ينجر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وهى مرفوعة بالابتداء وقال شارح الرضى انا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام
العرب وما هو لازم الظرفية قد يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر
نحو متى عهدك بفلان اى متى كاين عهدك به واما اى فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كاين مجيئك
فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قايم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة
اوجه هكذا اكثر من النسخ وفى بعضها وفى مثل كم عمة اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى الاحتمالات
يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدر ... اشار ... بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنف بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى تميزها
اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير
هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم يعنى انه لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هكذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما قد حلبت بمعنى لبعضه حتى تقلب لانت بها
لخدمتها فستنكفها فخدمتها على كره منى وافتخار من انواع الخدمة الحلب لانه خدمة المواشى وهى ... اللوم

من قدمه الاناس الغار جمع غار او هي التي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا يطيع بسهولة فوق حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير التعجب على سبيل
التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك
وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبته على التكلم او كم مرة او حلبت على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء وصح توصيفه بقوله لك فخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع
عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وبك متعلق بقد حلبت مميز كم استفهامية
كانت او خبرية مثل كم مالك كم ضربت اي في كل مثال كانت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظ الحال قرينة على ان السؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او الاخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد
العلم بوقوعه او الخبرية فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى المرات ضربك اي كم مرة او كم مرة ضربت
او اي ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين الجنسين
اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعربة عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها اي من تلك الظروف ما اي الظرف قطع من الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه او ان الجر مع التنوين نحو من بعد كان آخرا من قبل
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف
صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة فتشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة قبل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا تقاس عليها ما بمعناها وتجوز في هذه الظروف على ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا

فرق بين المعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انها معربة لعدم تضمنها معنى الاضافة
بمعنى كنت قبلا اي قديما قال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لتشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كالغايات ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف حسب تشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اي ومن الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل
مفعول ترى اما ترى مكان سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
حالة الاضافة الى الجملة المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي ان كانت
في الظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يجوز بعضهم زوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاءه
على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا
على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله
تعالى اذا الشمس كورت وبهذا اكثر في الكتاب العزيز واستعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي
في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار ولعدم تمكنها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة تجردا من معنى الشرط يقال خرجت فاذا السبع — فاجاءه صح
الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا
هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا فعليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما يشتق من — السراج ظ
وجوب الرفع بعدها في باب الاخبار على شرطية التفسير نحو خرجت فاذا السبع انها اذا السبع حاضر او واقف

على حذف الظرف والعامل فيه اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
والفا فيه للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة
المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج وان اذا
هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات
في زمان وقوف السبع او مكانه تحقيقه اي السبع وقد يكون للجزاء اي زمان نحو اتيتك اذ احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث اذ لكون وضعها وضع الحروف وقد تجئ للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى
الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولعله لم يذكرها المص ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس
اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف و اني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم قيام زيد و ايان قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وجاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما
اي حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال يقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على
ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل
النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقة
بعضهما وهو مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته
مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما الذي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم

فيليهما بدل

الحال

المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتني فيهما اي اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما بانه اول المدة لان اول
المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة اذا
كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوله وقت ما من زمان مدة
الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ جميع
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث
لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ان بالكسر على هذه
الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك اي
زمان مضاف الى احد هذه الامور فيصح حملها بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا او هما موقتان لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدا او المبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر موقتة وذلك غير جائز اذا علم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في
تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال والنون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وضم
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند الوقت الا انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما بقي في
خزائنه فكان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها

على الاضافة نحو المال الذي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وينبت ويكون غدوة اثر استعمالا من سحرة نيرا ومنها قط مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف
وبناء المشددة على البناء بشبهها لاختها المخففة وقيل لحمل اخته ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح عوض ر
الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وبلا
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ للمضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه بواسطة ذها
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل بيانه مثل قام زيد قياما
مثل ان يقوم ومثل ما يقوم لمشابهتها للظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة
المعرفة والنكرة
ذكرهما في بحث الظرف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان
المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في شيء بعينه اي بخواصه المعينة
المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه الملاحظة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني

الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس المعرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ نحو التي ليس من ام امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او معرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصدته معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل السادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يلزم
صحة الاضافة الى احد صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا
لا يضاف اليه فقيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة لا
يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة
معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات المبهمات ومعنى المضاف الى احدها مع ظ والمعرف
باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه فانه
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين

فكان هولاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول لغيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشى بعينه غير متناول لغير ذلك
الشى باستعماله فيه وقد احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية ترتيبها فى الذكر ام الكتبة على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب قال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اكملها لما عند الحاجب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لتعذر
وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيما لم يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا اخاطبت انا لم يلتبس
بغيره واذا اخاطبت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له ليس المراد بالاعرفية الا كون الموضع ابعد من
اللبس ثم للمضمر الغائب [illegible] لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف للمضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشى لا بعينه اى لا باعتبار ذاته
المعلوم المتعينة المعهودة من حيث هو كذلك بقوله ما وضع لشى شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة واسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها [illegible] هى ما وضع اى الفاظ وضعت
لكمية احاد الاشياء مفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء اى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازائه تلك الكلمات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين منها بكم هما يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
نفس الكمية الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
وضعين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالحاق كاف
والوقف كعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة

اسماء العدد

كلها اذ تم الى العشرة ومائة والف بعد فى الاعداد مذكره ومؤنثه ومفرده ومركبه ومعطوفه احد اثنان فى مفرد المذكر
وعشرة واحدة اثنتان وثنتان فى مفرد المؤنث وتثنيتهما على باب العباس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال والى عشرة يدوهما لجمع المؤنث قابين
المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة او عشر امرأة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا
احد عشر اى المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة فى المؤنث على الاصل هذا فى المذكر وتانيث المؤنث
في الواحد الى احد للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
فى المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما حاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهية اجتماع التانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة لما لنا نيتهما من جنسين اما
تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والثانى فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض
للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة جزءا من تسع الى
اربع كلمات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة وخمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بالياء التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب حملا على المفعول له القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر
والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد هو من تلك العقود الى عقد اخر واحد وعشرون
فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث ولما ميز الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه فى صورة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة عطف تلك
العقود بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك العقود على الزايد عليها كاثنا ذلك الزايد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون فى المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحدة ومائتان والفان
فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف ما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد

جاوزت

والواصلة الى الصدر

فالثانية

نحتات

عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تبديل وتغيير فنقول مائة وواحد
او وواحدة ومائة واثنان او اثنتان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرءة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امرءة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرءة الى المائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرءة وكذا
الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته وجمعه والجزء ان يعكس العطف في الكل فتقول واحدة ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء للبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل
التركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما
في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها ابتداء
من الثلثة لانها لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة اي الثلث الى العشر مخفوض
اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه التمييز
بالاضافة للتخفيف لانها يسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا فلتطابق المعدود العدد الا في ثلث
مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين يميزوا بها الثلث واخواته وكان قياسها مئين
ان يجمع فيقال ثلث مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مائون والثاني جمع المؤنث السالم وهو
مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع
بالالف والتاء بعد ما يعود الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع
كونه اخصر وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما ما يصلح ماله
فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يراد بخمسة عشر لان المضاف اليه لما كان مميز العدد
لم يتيسر اخراج ذلك المميز فلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ولما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا اليطرد بمائة امرءة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون

والتنوين

الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف انما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف
فلم يتصل لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية
فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لان لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اخر مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المؤنث مذكرا
كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن
المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان يعني فلا
يورد الواحد مع مميز كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير
ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اي عن الواحد اذا كانت تميزه مفردا وعن الاثنين اذا كان
مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما يتيسر التثنية فيه
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر
الحروف المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حروف التثنية فاذا
اتي مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدته فاذا اتي مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدته
فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء يكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي هو قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول في المفرد من
المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار تصيره اي تصير ذلك المفرد هذا القسم ازيد
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين بانضمامه اليه

تمييزهما

تصيير

يكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس يقال الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك فيما تجب الاثنين ولا
فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة بل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والعطف نحو الثالثة عشرة يؤنث الاسمين في المركب كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاثنين
لانه اسم واحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون او الثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبار من اعتبار تصييره واعتبار حاله
اختلف اضافتهما اختلف اضافتهما فقيل للاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين
ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثلث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد الذي
عدده او يكون فوقه احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار فوقه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الثاني اي واحد من احد عشر متناه بعشر درجات بناء على الاعتبار
الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفته ان شئت قلت
في اداء هذا المعنى حادي احد عشر وتحذف جزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى
تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزء الآخر البناء باقيا
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لجوار بما حاجته الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته وان تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي فالمؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث

لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار
ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم يتلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وزاد بعضهم الياء في نحو ذي فتحي وزعم انها للتانيث وليس ذلك لجواز
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في
مقابله ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي يتلبس بمخالفة المؤنث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما لا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي
الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او
لفظيا ومظهرا او مضمرا اثبت التاء اي عند ذلك الفعل ليتلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من
اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فبالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغناء
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي يوهنه قوله وانت في ظاهر الحقيقي بالخيار ولو كان
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا بلا حاجة الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل في تركه فيقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا مما
يغلب من اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لئلا يلتبس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم
بالتانيثة فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءت الزينبات

فانه ضمير ذلك

في الحاق التاء

انما يقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار

لانه لو كان جمع المذكر السالم

حائك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانه اذا
جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فلا يقال الزيدون جاءت ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء والايام وما يماثلهما في كونها جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر الغير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت
مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فجرى حقه ما جرى
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير
العقلاء المثنى ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف او تقدير بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع ...
والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمين من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اتفق بظهور المراد لا شفى
عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى بمفتوح حرف كان قبل الياء حالتي
النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا تتوالى فتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف الذي في حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا اول اراد بحق امور ثلثه على شرح صح ان يقال بهذه الامور الثلثة الا
بلحيته فانه في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله في العدد يعني
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع
واحد المشترك بينهما لم يرد بقوله مثله ... بالوحدة والجنس جميعا لا يستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضتان على الصحيح

اى

لحوقها

الملحوق ص

الواصل

بما تقدم ص

خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم مشترك بينهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في ... بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة والتاويل بالمسمى ليحصل مفهوم مشترك بينهما فيثنى باعتباره قلت لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما لكثرة ادعاء ... يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم ومال الاول الى ان يقال
الاعلام بكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء
الاجناس فعلى هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان اخر الاسم المفرد الذي
لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير
لكن حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالدان في المسمى بالى وهو مثلا في الى ولدان ...
ثلاثي اى ... فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المجرد المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل وللالا بي وان لم يكن كذلك بان كان
الف عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل ومدلها وقد اميل كمتيان في متى حيث
جاءت ممالا او اذا كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى المصطفى زائدة كحبلى قلبت ياء
اى الفه مقلوبة بالياء اعتبارا بالاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود
ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية وزائدة ثبتت الهمزة في الاكثر لاصالتها كقراءان تثنية القراء
وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث قلبت ... الا منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد.

باعتبار تثنية القمرين بمعنيين مختلفين
هما القمر

في القرء

والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة قلبت واوا في قال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها فلذا
قلبت الواو همزة في مثل أُقتت اي وقتت وأُجوه وربما صحت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوا او الاولى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فانه ملحق
بالالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن حرف او واو او ياء ملحقة
بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء ومنيئت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة
الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو
لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والاخالوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن
اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا الاشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب
النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره بل ما وقع في شرح الرضي من انه
قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء و بحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي
لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال فلا يجتمع
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشحيتان [illegible] في خصيان والياء وثنايان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفردة وتاء التانيث لا تقع في حشوه
وقيل خصى واَلى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف التنوين النون
قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس بقاعدة لها
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي الجمع ما دل اي اسم دل على جملة
آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي الحروف هي مادة المفردة الذي هو
الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او

الجمع

او بنقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتتغير الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد خرج منه مثل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها
وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفرده خرج وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء

مقصوده

المجموع والعدد فتحقق ما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان من حد المجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان مثل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس مثل ذلك بحسب الاستعمال الا انه لو وضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضه وانما قال على
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال بجمع الاسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر
وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو ذلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا
كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر اما الصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع التحرك على ان معه اي مع مفرده
الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان مثل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد فبقي ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون ثقلت ضمة
الياء اي ما قبلها بعد سلبه ونقلت اليها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس

حالتي النصب والجر مثل ناجين فان اصله ناجيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذف الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على
الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد
جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى
وصفية فيه مذكرا علما اي كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما لفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
انهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعه بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فيختفي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسمي الفاعل والمفعول مذكر يعقل ايضا شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك
الاسم ايا هو مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه
وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل للفرق بين المذكر
والمؤنث لان الفرق فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور

فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة الجمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع الارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم
كونهما علما وصفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع
اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي والحال ان لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة
جمعيته ان لا يكون مجردا من تاء التانيث كحائض فانه لا يقال في جمع حائضة حائضات فلو قبل في جمع حائض
نحو حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب في شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من
حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة به والى هذه المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذاته الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه بالابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء
كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة
وما بينهما افعل اي الجمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح

نذكر الكان كمسلمين او مؤنث كمسلمات وفي شرح الرضي ان لفظ ابنها اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان و الجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني ما يحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل ولالة وكالة مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخران مفعولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في
كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي
قياسي كما يقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا
نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه اذ
يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لا ضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان في نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار فيه الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي
فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل ليس ماخوذة في مفهومه
فلا يتوقف تعقل مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم

اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له بعد ان علم بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان
مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزا ذلك
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي
المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا
له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية عمله
للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوع ذلك الاسم لمن قام
الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المحقق في شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به فالحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن
قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وقال اكثر الشارحين المحققين وانما يخرج التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا الاخراج
الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم ينبهوا ان الاشتقاق تضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم
الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقايل وماشي واكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصفة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ونحو متفاعل موضع مستغفر كان مثال الكسر العز الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فيما يكون لكل من قسمي الميم مثالا يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان
كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين يكون هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشرط يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وربما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم اسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و
بشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوي فيه
جهة الفعل من كونه مستندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه
وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اي اسم
الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي

فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها تمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس بنصب درهما
منصوب بالفعل المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
اي المعرفة على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع الازمنة فيقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما يقول
بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى الاسم لكراهتهم ادخال اللام
عليه وما وضع منه اي من الاسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل
المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة من حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابو بكر الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرو الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل مما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الصيغة المفردة من حيث ادائها
بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرو الآن او غدا او الزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون عمرو الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها
بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام
والقراءة حملا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات ما من
حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب احترازا عما قامت من مقام ما مر في اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم

واما الثانية

بفعل مع

الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او تفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف زيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد وعلى زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج نقدا او الهمزة او ما مر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا المعطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا اذا كان معرفا باللام لعمل بمعنى الماضي ايضا ويجري فيه ما يجري في اسم الفاعل من التثنية والجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا من اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين

الصفة المشبهة

لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الوضع فيخرج منه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مختلفة انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو من اوزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يحكم بصيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنهما اي اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة

حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولك حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول بحذف التنوين وجره بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار حال معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة للحسن وجهه باد خال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول التقسيم السابق على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بهما معا ولا خفة في واحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الوجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة بسبب عكس المعهود من الاضافة واصل في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة اي معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على

لان المعهود منها ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة

والضعيف ... لان الاضافة ... الضمير ...

فيح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجاز بلا قبح انظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشرة التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول الحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما فيهما وهما قسمان و المجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه الحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه مع حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير شرطا في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه الا اذا لم يكن برفع معمول الصفة بها بل بنصب او بجر ففيها ضمير الموصوف فيكون فاعلا لها فيؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فيقول هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل غير المتعدي الى مفعول واسم المفعول غير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ينصبان ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف كذلك مثل الصفة

اسم التفضيل

المشبهة المنسوب يقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لحدث لموصوف قام به الفعل او دفع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر للموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهم ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل يدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على جميع حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بني افعل الصفة مقدما بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى الصفة والاولى ان يوافق الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثالا للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثالا للون ... مثالا للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على ذلك التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه وقيل احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يظهر من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون ببناء الظهور فيلزم ان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي جعل احمق

من قبيل البلد وحيث قال وينبغي ان يقال من الالوان ذو العيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان والحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس كان اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وفي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام العهدي الى معين المفضل عليه مذكور مثلا لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي علمت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى لا يجوز خلوه عن الكل اي عنه بقوله ان البعض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضعه افضل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم الى الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة ما به مطلقة اي الثاني ان يقصد به زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو قولنا مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضاف الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلعم قريش اي افضل

الناس من بين قريش وان يضاف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته يوسف هو ان وان يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندون افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن منفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لامتزاجه بمن اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية نونه الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص الفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر دال عليه الفعل الناصب له فقال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينتصب بما يخلو من معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو للفعل ويعمل بعمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته اياه الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا

اي صح لمتعلق

وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال من اسم كان او صفة لمصدر محذوف مفضل
تفضيلا منفيا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل هو مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل
له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلا احسن الكحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات يختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيلي بالنفي كما يتضح
مما نبينه وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ بتقدير كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه بتقدير كونه منفيا بمعنى الفعل لان احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد
فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات باباها مقام
المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل وحسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة فخالا نفي الزيادة لا ايلام المدح حتى
اصل الحسن ويتوجه النفي الى الحسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس بكونه
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات والزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على

شيء مساويه مع زيادة في الزيادة فيصح ان يقصد به نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد
ايضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين كل رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال التمدح بالنسبة
لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا ازاله النفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل
فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كلها ليس معمولا من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا
تخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء
لا الاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم
تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم الفصل بينه وبين معموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه
تعقيد وركاكة وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه او في الكحل في عين زيد لا
يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصد
والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما يعبر عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه فينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة ويطبق بعض
هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فانه من عين زيد مقام
منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفي بزيد كان اخصر
مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى هنا ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى

على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يصير الكحل فان قدمت على اسم
التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ادخل الكاف على عين زيد فقدمها عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد
في كونها حسنا احسن فيها الكحل منه في زيد ويلزم من نفي هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس
في غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لان الفرع الاول
ولان من التفضيل مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد ايه قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو معتبر في
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال ان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ايي او اتي كالتحية من حيي او حيي المكث
والثاني وساريا من السرى وهو سير الليل فقوله لا ارى اما من رؤية القلب او من رؤية البصر فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والضمير المجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتأية تمييز من نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في الا ما مصدرية ووقى مقدر به ساريا
اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا
يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين
احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف

من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات المخافات لو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما فرغ المصنف من تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل
الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل عقب لمباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في حد الحرف ارجاعه
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى الفاعل ما معنى حرفي آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فيخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما
سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع
انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان لم يحصل الا
من تعدد الوضع **ومن خواصه** اي خواص الفعل **دخول قد** لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل
الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **ودخول السين وسوف** لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد **ودخول الجوازم** لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا ما له
فاعل ونعم الصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا تجعلها خصص
بالفعل **ساكنة** حال من تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وتذكر تاء نحو فعلت ارادتحوا فعلت الضمائر

نحو

لان قد موضوع لتحقيق الفعل والتوقيع في الماضي و... في المضارع ... التقريب به

المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نا فعلت الخ وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما هو فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
نحو الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت مبني
على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة
اجتماع اربع متحركات على الولاء فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربنا فانه ايضا مبني على الفتح ومع الواو فانه يضم معها لمناسبتها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت حال كونه متلبسا
باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت اي اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه
المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصصه بالسين عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة
انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب او سوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه انما سمي مضارعا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكأنهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او

مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة
والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث او مثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه قرب بها من المعارف العرفية فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال هو الاول الموافق لما في النسخ وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما على اربعة احرف اصلية
كيدحرج اولا بحرف ومفتوحة فيما سواه ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل
غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة الجزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو
دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب اعرابه وتشبيهه لمشاركة الاسم فيها اي يختص به كالحال بالاسم
فصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخر حرف علة المجرد من ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائبة المؤنث الواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضم في حال الرفع وبالفتح في حال النصب لفظا
اي حال كون الضم والفتح لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب المضارع المتصل
بذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في سبعة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم
والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضم تقديرا في حال الرفع لان الضم على الواو
والياء ثقيل يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بالحذف للواو والياء
في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف
بالضم والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة يقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم يقول لم
يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من
عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او حرف نحو

او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي ارسخ اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كما في اي الشيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ والتنوين
تنوين عوض عن المضاف اليه وكي ومقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه اللامات حروف جر فيمتنع
دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء فقد امتنع
عطف الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني وكذلك في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا فان التي ينصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون والتي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق يناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه ليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن
ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على طرف الوقوع يلائم ان للمصدرية فينصب وتوجه كليهما فيجري فيها ان
التي بعد ها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا اما مؤبدا او الا الى ان
يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن لي الانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
لم يكن عملها

على ما قبلها اي ان ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنتصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لها بالاستعمال الا
الاستقبال مفعوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان للمضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اي حال كونها بمعنى كي للسببية او الى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى
بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان فيحتمل ان يكون ماضيا او
حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل
الذي دخله حتى الحال بمعنى زمان الحال الحقيقي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه ويسمى مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية
كانك كنت في زمان الدخول قلت هذه العبارة مرفوعا وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت تقول في زمان ما بعد حتى
في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى حينئذ هذه الارادة حرف ابتداء لا الجارة ولا عاطفة ومعنى كونه حرف ابتداء ان تبتدأ
بها كلام مستأنف لان تقدير بعدها مبتدأ ليكون الفعل خبره فيكون حتى داخلا على اسم كما توهم بعضهم فرفع اي بعد
حتى لعدم الناصب الجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ان فات الاتصال

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال الحقيقة فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل هذين
الامرين اي كون حتى بمعنى ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي
رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها اي وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة
لانها لما كانت حرف ابتداء او انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه لا يكون ما بعدها جزاء مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو قبيح وجاز في
وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب
محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في التامة ~~لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة~~ كالمعطوف عليه وفي
بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذه التركيب وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع اي لام
تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة وكذا
تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تقدير تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليتعد بتقدم الاشياء الستة او ما في معناها من النفي المستدعي جوابا من توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل زيد عندكم فانزل بها اي هل يكون منكم ... فشرب

تمني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لانه
نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا
يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء دال عليها وما بعد الفاء في تاويل
مصدر معطوف على مصدر ماخوذ من مفهوم ما قبل الفاء واما نحو سانزل ... والحق بالحجاز فاستريحا بدون
تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان الواو للجمع والثاني ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مثل ما وقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكقولك
مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل
السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي
بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا انه ان ايضا داخل في مفهومهما والا يلزم من ان
تقدير ان بعدها لكن نحو لالزمنك او تعطيني حقي ~~او تعطيني حقي~~ اي الى ان تعطيني حقي فسيبويه تقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره تقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا اذا
كانت منها غير مشترط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ان ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها واو بشرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه اذا كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على تقدير الاول لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اسم ما ذكر لما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان حذف يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من ان في ثم ايضا ورد بقوله ان كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كساير ما ذكره ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني مع ما
الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة

تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها لانقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا اي الداخلة على المضارع المنصوب بها اي صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع شذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كاخواتها المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا في النهي المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وانما ... فلا واين ومتى وما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي وانى واما اذا فلم يجزم المضارع مع كيفما واذا فانه لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية انت اما يقرأ اقرأ عليها ومن التعذر استواء قراءة فاعلين في جميع الاحوال والكيفيات واما اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المعلوم وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا وتفيد اي نفي المضارع ولا يسعه لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني معناه ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيبه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما تضرب ومن لما تضرب كما يقال ادوات الشرط

ان لم تضرب ومن لم يضرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي في منفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر اي لام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله لنا وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي ضدها اي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمبني للمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم اي يعتبر بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام سببا حقيقيا لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه فيها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد ايته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم تقرن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى به عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس بوجوب الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان

اي تقصد الاول — بلن — جعل الاتيان

منتفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن يكن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى بالرجحان الاتيان
بالفاء ذكرها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير معناه كما لم تؤثر في الماضي فيوتى بالفاء واثرت في تغير المعنى حيث خلصت
لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازم فيه لان الجزاء اما ماض مقدر لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس بتقدير اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي
او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او بلن او الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتيج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى
الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت بعد
الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء نشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء نشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا
لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فتقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا ما يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة يكون ذلك الطلب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع تلك الفائدة قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع — بعدها
الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول
الجنة فهو سبب لها قصدا لتلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت لهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على هذا ان
لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

فالفرق في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والنفي قرينة نفيه هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم
يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن
قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار وفي الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال
الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة — الامر
يطلب بها الفعل اي كل فعل غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز من المجهول مطلقا
فانه يطلب بها الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن مثل الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز
عن مثل تعم فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في صيغته
عند البصريين الوقف اي البناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم
المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش اغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم يخش لم يغز لم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدر فان كان
بعده اي بعد حرف المضارع او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس
بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح التاء التبس بواحد المتكلم المجهول وبالماضي المعلوم من الرباعي
اذا قيل اقتل بالكسر التاء ومكسورة فيما سواها اي سوا اذا كان بعده الساكن ضمة وهو سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس
بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة حرف المضارعة اضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل

زرت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لان الهمزة اصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله
اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله او اوقع
عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يزد هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق بان كان الفعل الذي اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان فخروج الضم الى الكسر ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضم اثقل
فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بمضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس علة بهذا القول ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يقال فيه
لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في روى وطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا
يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر
وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واوها ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذه الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضم خالص بعده
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو فيه
على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب
الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ يجري فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخرج واقيم

اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع ما يوجب السكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخرج واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كان واوا فيقال
استخرج واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله اى حرف
المضارعة نحو يضرب ويباح ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول يقلب العين منه الفا اى ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار
ويقال لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل فهمه موقوف على
فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به
ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن و
غير المتعدي بخلافه اى بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه العقلي عن هذه المتعلقات جائز
وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضرب ويكون الى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعول علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب سمي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك

الظن والاخذ اشيء من هذه الافعال يعني الشك المقتضي بتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت فهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه عن الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما انتشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول
لها ومن خصائصها اي جميع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف
المبتدا والخبر قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما
حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا فيقال
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي
ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما بلا تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء من التقدم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم

في ظني وفي قوله جاز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على
تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين
الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو ليت بكرا احسب بيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب
قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك
ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها
او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الجائز بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي
علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصبه جزئيها فوجب
باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى من حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع التزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن
ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين
لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز اجتماعهما بفعل دون اخر اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتحادهما

لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان نعم ثم قالوا ضربت نفسي لم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صار كالاجنبية لعلة مغايرة المضاف للمضاف اليه وصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية
على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وبعضها اي افعال القلوب
بمعنى حسبت وخلت وزعمت بمعنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان كل
واحد منها ان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به
اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا الى اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت
زيدا بمعنى اتهمت من الظنة اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير
حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان لها معاني اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع
له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج من الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير

وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال
صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل
جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل
اللام في قوله لتقرير الفاعل للعوض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير وحده فكما عرفت
خرجت من حدنا فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما
فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما يقول تم التسعة بهذا العشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا
وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك بمعنى كانت ناقصة ضمير ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية و
جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انثت باعتبار خبرها كما في من كانت امك بمعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ابنه
فقعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء
وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا عليه فلما دخل على
الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر يعني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى
منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه المفعول به في توقف الفعل
عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي اما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم

منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله للثبوت اي كان يكون ناقصة
ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة بعدها خبر اما مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله ويكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير
حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف
نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى
ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد
نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما امسى زيد
مسرورا واضحى زيد خطيبا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الآخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او اضحى او امسى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء
والضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد مصليا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار
وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره
اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه ذلك انها

من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبر ان قسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها
اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ في معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا
وملفوظا او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
اي بمدة جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها بتأويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لو لم يشفع باجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف
الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون
الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله
وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع جميعا له فعل ما اراد
بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها

عليها نحو كما كان مالك او تاخرها عنها نحو ضاربا صار عدوي صديقي ان اريد به نفي الضرورة من جانب العدم فقط فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي ان الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا ثابتا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا يخالف بينهم
وذلك الخلاف منه في ما دام فان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى عليه وقسم مختلف فيه الخلاف بين الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لتشاركهم في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف
فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
المنفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل
عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبعد اللتيا والتي ما قيل كان من الواجب على المص
ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع مقاربة
اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل ورجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا الجزم به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لحصول قرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب شروع المتكلم
في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في مثل قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب

جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في نفسه لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع
وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على
الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
شبيه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي الذي
ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فيستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الاخر واقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة البتة وقد يحذف ان من الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لانهما متقاربان كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان ولا في الاستعمال
الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد قولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد وقول

كاد زيد يجيء خبر من دنو الخبر باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من بين ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد
تشبيها بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فكأن كل
واحد منهما شابها بالآخر اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل يعنيه
اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا واما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لانه يفيد بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وبتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد
بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطئوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فتخطئة بعض الفصحاء المخطئ
ذي الرمة وذي الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة اذ قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة
فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو
كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وربما قيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء رسيس الهوى
عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا
مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي التمسك عليها
والثالثة وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل على سبيل الاخذ والشروع فيه طفق يعني اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وطفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب
يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة

في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله وطفقا
يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
يستعمل استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثرها فعلا التعجب
بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع
لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودواله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا كل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب
بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد
النقض فيكثر ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لما بينهما من المناسبة من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ولذا لا يبنى
الا من الثلاثي كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع ذلك اي صوغ
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل بما شئتها من فعل لا يمتنع بناؤها منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا
يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار
والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خصائص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير
الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم ... يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر ... فما هو للتاكيد

لا لكنا تيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يفرق بينهما
بايقاع فصل بين الافعال العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان لزيد في الزمان الماضي حسن واقعه دائم الا انه لم يتصل بزمان
التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدا اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتدا بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظ نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما
خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعدما الخ من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي انها موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها
خبرها قال شارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا الحم وبه اي مجرور فاعل له اي الفعل عند سيبويه والباء زايدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس ولا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي اجعل الاسم متعديا فالمعنى صيره
ذا حسن او الباء زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما ذكر ففيه
اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به قال الفراء
وتبعه الزمخشري اي احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون ه شخص افعال المدح والذم
يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن
مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل [illegible] وقد طرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
وكسر العين وهي الاصل الثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين

فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني
تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم
وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التميز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
بالجملة اي فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلهن اي الصدقات هي وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي وما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج هذه
الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف فهو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال
فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي
مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون
ونعمت هند وبئست المرأتان هندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او جعل الذين صفة للقوم والمخصوص محذوف

المخصوص اي بئس مثل القوم الذين كذبوا وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال والافعال التي لا يتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالركوب حال عن الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقلا
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام
امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او جزءا الى اسم
متعقلا معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف
الجار والمجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان الاسم صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها
في ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء فاحتاج
يعبر باعيانها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث

وجدت بخلاف ما تقدم منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وهي بدلها من حروف الجر على الراجح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا والخمسة التي
تليها تكون حرفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد غايتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة واعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والسنن بالجر عطف على
الابتداء اي وتجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
وقد تجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزائدة وهي لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عنه المصنف لانهم وقد كان من مطر شبهته مما يتوهم منه زيادة من في كلام الموجب متاول
بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا
قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابل لمن وسواء
كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فانه مطلب المخاطب
منته اليه باعتبار الشوق والميل المتعلق وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي حتى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كالتي
في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا
يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعد الفعل خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستندا لما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ
فلا يجوزونه فيما سواه وفي للظرفية اي الظرفية مدخوله يسمى حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على

قليلا ما تشكرون وقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي للافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذه كما في قولك مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى المعمول بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء بلا اختصاص لها بحرف جر دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الاول يعني الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمجيئك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم في التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عنده الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى قرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل

الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم كلمة لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله تقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم حادت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر اي الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء وهو الباء تخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها مثل الواو في اشتراطها حذف الفعل وكونها لغير السؤال المختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعمها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي لا يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختص لا الاختصاص فلا يراد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه فكان

الثاني ويتلقى اي جواب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو
والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه
معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها
علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني
او وصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بزواله وحده نحو اديت عنه الدين وعلى اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي
عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته
يختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه واستغنائهم عنه بمثل ونحوه وقد يدخل
في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الجملة كما اذا قلت سافرت
من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا اشترط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون ابتداء
فيهما فان معناه ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية
عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي
اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا

زيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيهما اثر الا من نحو
والله

هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد او لم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ او زمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
الى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها
ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما اوردوا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ
جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل اخرهما لكونهما للاستثناء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها دال على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس تلك الحروف فانها على
حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر
حتى يتم الكلام ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في
ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف مع الا انه
اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون دخولها على المعمول فان المكسورة لا تغير
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها وان كانت جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي
ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول

لا على عدم اقتضاء الصدارة

وما نستغني عنه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه فاضل وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلها نحو بلغني ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول
مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولا نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لو انك بفتح الهمزة بعد لو الامتناعية لانه
اي ما بعد لو الامتناعية مبتدا او كون المبتدا مفردا واجب نحو لو انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية مع اسمها وخبرها بعدها لانها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيض عليه نحو لولا انك معا ذلك زعمت اي لولا زعمت
انك معا ذلك لولا انك ضربتني ضربتك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل للفعل المحذوف والفاعل صورة
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو ثبت قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها
جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح
على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله
الثاني وسيدا مفعوله الثالث كما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يجزي قفاه ولهازمه
اي لمة ان يأكل البعض قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين وجمعهما باعتبار
ما فوق الواحد او بارادة مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطفا على اذا عبد القفا اي مثل عبد القفا مثل
شهد وما وجد ذلك في اكثر من النسخ فمن جملة اشتباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي يتعين الكسر لان اول المقولات انّي احمد الله لا المعنى المصدري فان

معنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح
لان اول الاقوال هو المعنى المصدري فان المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع
المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانه مما غيرت معنى الجملة لا يصح
فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا
وعمرا قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء في رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم
لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد ولانه لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز
عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما
خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير مع الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما
تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر لا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى
الاصل فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل انّ ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت
اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا كذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ولانهم

معنا ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين
اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فى ماعداها يلزم توالى حرفى التاكيد
والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك اختيارا وتقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس
بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ومع لزوم اللام يجوز الغاؤها اى ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل وهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازمة اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة و
النافية فى مثل ان زيدا قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه
اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى
من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك فلا اقل من ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فى تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل بعد التخفيف على سبيل الوجوب
فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما ستعرف و
اعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا فى المبتدا والخبر

كما كانت

كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون والعمل فى الظاهر وان كان
اقوى من العمل فى المقدر ولكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الضعيف
على الاقوى فتدخل المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المظهر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة
غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المظهر فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه السين م
ان سوف ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وحسب
لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان تعين به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث
اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهى حرف لا اسم
على الصحيح حملا على اخواتها لان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت من حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة و
فتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال
الغير الافصح للضرورة واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها ضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة ولكن وهو عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى توهم الاستدراك

دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جائني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى متغايرا معنويا والضرورى
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جائني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
وتخفف اى لكن فتلتغى عن العمل لخروجها من المشابهة وتشبهت العاطفة لفظا ومعنى جارية مجراها الخلاف
ان وان المخففين فانه ليس لهما ما اجرينا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة قال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا وتجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير وليت
للتمني اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب لنا يعود واجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا
على صفة القيام فالجزءان المنصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي بنصب الجزء الثاني بتقدير
كان وتمسكهما بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه
ولا تدخل على المستحيل معناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب
عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فقال ابو حكاه
على ما كان عليه اذ كان اسم ذلك الرجل ابا المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف
بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل
بعد ما خرج بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة فلما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعند بعضهم اى المفسرة فانها عند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض الى ان بل
التي بعدها مفرد نحو جائني زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل

عاطفة

الغلط مما قبلها وبدل الغلط بعد غير فصيح واما بعدها فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالواو للجمع الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك
جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى جعل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق ترتيب
الترتيب بمهلة نظرا ان للمهلة حتى وعطوفها اى المعطوف بحتى
مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب والمهلة
بحسب ما اقتضاه وضعها اجزاء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اى متبوع المعطوف بها ليفيد
اى العطف بها قوة في المعطوف وضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فيصلح لان على شمولها جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى فردا
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو
وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم وان كان يتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب ان يتعلق
بعدم تقدم ركبان الحاج على جانبهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع
اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم تات العاطفة بما يلاقي الجزء الاخير
فان لم يصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم
يستعمل بالمعنيين جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها
جزءا اذ ان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم امر في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن بعد
تحديده اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل

الجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي او و اما و ام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او
الامور حال كون كذلك الاحد منهما اي غير معين عند المتكلم لانه يتوهم ان او في شك ولا تقطع نعم اما او كونها لكل
من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة ونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين المستوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب من ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان
ولي ام ولكن الاخر لم يل الهمزة هذا انما اختار المصنف المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا
رايت ام عمرا احسن وافصح بكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفي الزبدة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله من مرتبة الافصح
الى الفصيح من مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو من الاضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما
مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان
المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم
بوجود احدهما فالشارح تمم في الموضعين امر واحد لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
اشار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى الشرط الاخر لا يخلو من مسامحة ولو اقتصر على قوله
ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز في اول الكلام عطف قوله كان
جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا
يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها اما خبر
مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل بل جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل

اضربت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام
كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام الثاني واما قيل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها اذا عطف شيء على آخر باما يلزم بان يصدر المعطوف عليه ايضا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف
شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية فلعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لثبوت الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا
للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها يثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اي في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي
اي غير مستعملة فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون للايجاب بالنفي عن الاول فيكون
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في
مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم
يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها

الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم
وها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعيين
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للنداء
القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب يتصف باصل القرب من غير زيادة
وله كلمة اي والى اقرب يتصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر
الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان المعاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد
بمعنى قام فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان معناه
لست ربنا انت وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي
وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا
يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله
ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا
به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بل انت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام
لا شك في ثلثه استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي
بمعنى نعم وهذا يخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري فيقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديقا للخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قال قد اتاك
زيد او لم يأتك او قد اتى ولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني

اليك ان وراكبها اي نعم ولعن الله راكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب من جوى حبهن في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها
تصديقا للخبر حروف الزيادة حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد يقع زائدة لا لانها لا
يقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة
وسكون النون مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي
زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو
لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع كاف التشبيه نحو كان ظبيته تعطو الى ناضر
السلم على تقدير رواية ظبيته بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما
تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين
من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات للشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وايا ما الاجلين قضيت وقيل ما في هذه كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم نحو لا
اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغني عن القسم فيرد لذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها قبل المضاف كقوله تعالى في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة

الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم
وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة إلى الأشياء المعينة
معانيها الإبهام نحو هذا وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا أعمها استعمالا لأنها تستعمل للنداء
القريب والبعيد وأيا وهيا للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه أراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط أيضا فإن القرب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة
وله كلمة أي وإلى أقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فإنه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى
المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الإيجاب نعم وبلى وإي بكسر
الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان المعاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب فنعم مقررة لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان
أو خبرا نفيا في جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب ألم يقم زيد
بمعنى قام فمعنى بلى في جواب ألست بربكم أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لأن معناه
لست ربنا أنت وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للإثبات المستفاد من إنكار النفي
وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال أحد يا زيد أليس لي عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون إقرارا
يقوم مقام بلى لتقرير الإثبات بعد النفي وبلى مختصة بإيجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله
إيجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد أي قد قام أو مقرونا
به يعني إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ لتصديق الإيجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد وإي إثبات بعد الاستفهام
لا شك في قلة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم أنها للتصديق الخبر أيضا وذكر ابن مالك أن إي
بمعنى نعم وهذا يخالف لما ذكره المصنف يلزمها القسم أي لا يستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال قسمت إي وبلى ولا يكون المقسم به إلا الرب والله ولعمري تقول إي والله وإي وربي وإي لعمري
وأجل وجير بالكسر والفتح وإن تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديقا للخبر كقولك أجل أو جير أو إن لمخبر قد أتاك
زيد أو لم يأتك الغداني ولم يأت وجاء إن لتصديق الدعاء أيضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني

إليك إنّ وراكبها أي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن إن اللقاء أي نعم اللقاء شفاء للمحب لمحبتها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها
تصديقا للخبر حروف الزيادة أي حروف الزيادة وإنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا أنها لا
يقع إلا زائدة ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة لها أصلا فإن لها فوائد
في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن
الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وإن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن بكسر الهمزة
وسكون النون مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما إن رأيت زيدا أي ما رأيت زيدا وقلت أي
زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظر ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه وقلت زيادتها أيضا مع لما نحو
لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها [illegible] كأن ظبية تعطو إلى ناضر
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج بمعنى إذا تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما
تذهب أذهب ومع أي نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أين ما تجلس أجلس ومع إن نحو إما ترين
من البشر أحدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا أي أدوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم أغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما أن عمرا أخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وإيما الأجلين قضيت وقيل ما في هذه كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو أو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلت زيادتها قبل القسم نحو لا
أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به حيث يستغني عن القسم فيذكر بذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها قبل المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر في بئر حور والحور الهلكة

جمع جائر اي هالك من جار اذا سلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرفا التفسير اي التي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاء زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان
وهي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك منه فلا يقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ائت تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرتني
معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر
ان المكسورة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاول ان اي ما وان المخففة للفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
[illegible] ايضا في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك [illegible] واختصاصها المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية
تمسكا بالشارح الرضي وهو الحق [illegible] ان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية [illegible] الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تقدر [illegible] الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيد حروف التحضيض هلا والا
مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصير ليدرك من اول الامر على اي
الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل في بعض النسخ ويليها الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض
على الفعل والطلب له [illegible] المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا [illegible] يتدارك في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما

مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد
فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه واما في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس فللتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما شيء من خبرهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي
الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد و
من لوازم الافعال فان رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم
تره في خبرها سلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا
اكثر تصرفا من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل
زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه على
وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى
بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف بعدها بخلاف الهمزة فانها قوية
فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة [illegible] الاستفهام [illegible] بعد الام من عدد
المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب [illegible] ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال
آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اما اذا وقع

وافعل كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها حرف الشرط ان ولو ولهما صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بالعكس يعني للماضي
وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني فمعنى المثال الثاني بعينه المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعني واحدا اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشرك ولو اعجبكم واعلم ان
المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي لحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول والمعنى
المشهور يراد به سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال به فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
بل قصدت اعلامه ان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء واما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان
استمرار شيء في ربط وجود شيء بابعد النقيضين منه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر
من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك

احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه
كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معمولته فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبران هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفردان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث اللفظ والمعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
والمعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا من الفعل المقدر
وهو اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم جامدا خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع تفعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في ملكوته لغرض زمان والقرن به من توسط القسم تقدم عليه الشرط على القسم
متعلق بتقدم زمن الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون مناه
لا يعمل فيه ادوات الشرط فيها بق اي الشرط تطابق الجواب حيث يبطل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما غير مجزوم وهو محال والمعنى
فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني فقال الماتن
لفظا وان لاكرمنك وان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او جزءه اي تقديم جزء الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك معا
المعنى الاول هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز الغاء القسم فيليه باعتبار التعيين الجواز كليهما نشرا على
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم جزء الشرط وجوازه باعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

على غير ترتيب اللف وباعتبار امتناع الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك انا اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة امتناع القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا امثال لتقديم الشرط وجواز امتناع القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني امثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالمتلفظ به او مقدره كملفوظ في صدر الكلام
فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا
وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بكر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب وقد كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ
فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط صدق لعلها التي هو الشرط وعوض
يليها اي يلي اما ويقع بينها الواقعة في جزئها جزء مما في جزءها اي جزء ما يليها او جزء ما لان جزاء الفاء ابعد جزءها
سواء كان ذلك [illegible] نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه هذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لا مانعية جواز التقديم لا يمنع تقديره مطلقا اي وقيل ما يقابل المراد هو اي ما وقع يليها

١٣٦

فانها معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه فمثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما
ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما مانعية جواز التقديم اصلا وقيل القايل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما والفاء جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن اما كالمثال المذكور فمن
قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جايز التقديم مع قطع
النظر عن القايل نفس اليهام مانع اي مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما بعد ان لا يعمل
فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل يجعل [illegible] ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وهي ان يكون يجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
للفعل المحذوف فوجهه ظاهر وهو انه توهم جواز اما زيدا فمنطلق في النصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وانما مثل المصنف بما يكون المتوسط بين اما والفاء [illegible] لكن ههنا حرف الردع
كلا للردع وهو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وتجيء
بعد الطلب لنفي الاجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيبك [illegible] وقد جاء كلا بمعنى
حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى اذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبته معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله لحقيقة ضده

لكن النحاة حكموا بزيادتها اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة لا المقصود بان نفهم خرجه
وذلك مثل الحق ان تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليعلم من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك
على اعراب ما ذكرته لانها كالحرف الاخر مما يلحقانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه اي فهو الحاق تاء التانيث تحرينه على الحذف والايصال وهذه المسئلة
فقد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان قاموا الزيدون وقمن الهندات
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير حاجة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث في شرح الرضي هذا ما قاله
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال اما فرق بدل اصل من
الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر منها التنوين لا الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي باسم
بنون الشيء اي النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا اسمي سيبويه
المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة لنون
من لدن مع يكن واشباهها ما خرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع
حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها من غير تخلل
شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الاخر الحرف الاخر [illegible] اخر الاسم [illegible] تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بنون في نحو رجل نفعني فان المراد بتبعيتها حركة الاخر لحوقها بها في الوجود والتلفظ
العارض والمعروض [illegible] النطق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى فهو التنوين للتمكن وهو ما يدل على المكنة
الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يتصور معناه في غير المعرفة والنكرة

وهي الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا
لا ادري ما منعهم من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
علما يمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان
كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا من الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد واحد واحد ذلك المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم في المسلمات
فان الالف فيه علامة الجمع كان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولو لم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك زيد
التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ينبغي فيها النون
ولو كانت للتمكن لذالت للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف سهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب لحسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر
الابيات والمصاريع وان كان للحروف للكلمات الواقعة في اثنائها جايزا بل واقعا كما من اصحاب الغناء لان
محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني
وهو انما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء
سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا فروي هذا البيت
الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف بعد التغني [illegible] واما يلحق القافية المقيدة
وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او [illegible] امتناع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق [illegible] تام الاعماق خاوي
المخترق فشبه الاملاك باع المخترق فان روي القافية في هذا البيت [illegible] الصوت بها
تحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل [illegible] من التنوين الغالي

لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط من التقطيع وليس
للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد التنوين الترنم من اقسام
الحروف التي هي من اقسام الكلم المعتبرة فيها الوضع تساهل شايع واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تاويل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى
علم آخر نحو جائني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جائني رجل ابن زيد وزيد ابن
عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا من زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما
ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون
التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتح مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع
المونث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر فيهما تشبيها بنون التثنية تختص اى نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والف نحو والله
لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على
الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقليت اى نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد
ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما يكون جائزا قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اى نون التاكيد
في مثبت القسم اى في [illegible] القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل الذي هو مقصود
عنه بعد القسم من غير [illegible] نون بعد صلاحيته له في قوله لزمت اشارة الا ان
زيادة نون التاكيد [illegible] غير لازم بل جائزة وكثرت اى نون التاكيد في مثل اما تفعلن
اى الشرط المؤكد [illegible] التاكيد الفعل [illegible] لئلا يستحق المفضي من بعده وما قبلها اى

ماقبل

اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان الشرط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين او لثقل الياء بعد
الكسرة على ذكره ومع ضمير المخاطبة هو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلهما فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث وحكمها غير ما ذكر قوله ويقولون في
التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فيقول
في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في الجمع
المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث
نونات متواليات ولا يدخلهما اى التثنية والجمع المونث النون الخفيفة
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين
على غير حده ويجعله مغتفرا على غير حده كما في الوقف وليس عنده ضمير
عند الاكثرين وهي اى الثقيلة والخفيفة في غيرها اى التثنية والجمع المونث
مع ضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يقابل اخر الفعل مع التنوين الملاقي بلام مع
الكلمة المنفصلة بين من الحذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وعرف من
هذه الكلمات ان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون ومع كل ما ان
النون بحكمها مع المثنى والجمع المونث مذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع المضمر البارز وهو شيئان جمع المذكر وهو اغزوا وارموا
واخشوا او الواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما

مع ضمير المستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف كما حذف في نحو اغزوا السكفار وارموا الغرض وبضم الواو
المفتوح ماقبلها نحو اخشون كضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وبكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو
اغزو وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها
الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بعد الالفات ونحوها كما تقول اغزوا وارميا
ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع ضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل تريان هذا امثال لغير
البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل
ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في
لم تروا القوم هذا امثال مافيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل
هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال
مافيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين
اى ومن ثم قيل اغزن برد الواو المحذوفة كما يرد مع الضمير التثنية
في اغزوا واغزن في اغز والحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن في اغزي بحذف الياء المكسورة ماقبلها كاغزي القوم وهذه الا
مثال وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما
هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكنين اى
لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع

والوهم

والدهر قد رفعه اى لا تهينها حذفت النون المخففة للالتقاء اللام الساكنة التي
بعدها وابقيت فتحة ماقبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال
لا تهينن الفقير ولم تحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما اعلم بعكس حطا
لرتبتها مايدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا و
الفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على الخفة تخفيفا اذا انضم او
كسر ماقبلها كما يحذف التنوين كذا في رد ماحذف لاجل المخففة كما اذا لحقت
المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما
وجب ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
ماحذف لاجله لان التنوين لازم في حال الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم
مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ماقبلها تقلب الفا
في اضربن اضربا لشبهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها تقلب الفا
واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا اى اصابني خير وختم كذلك بحسن
اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا ولا تلحق بنا من تبعة
شرورنا واجعل ثوابا